البحث الثاني

النخبة التربوية والنظام السياسي في مصر
دراسة في إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة

د. صلاح السيد عبده رمضان

أستاذ أصول التربية المساعد –كلية التربية – جامعة بنها

د. أحمد غنيمى مهناوي

مدرس أصول التربية –كلية التربية – جامعة بنها

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

النخبة التربوية والنظام السياسي في مصر
دراسة في إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة

د. صلاح السيد عبده رمضان * – د. أحمد غنيمي مهناوي **

مقدمة:

يري "بارسونز :أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية، يضطلع كل نظام من هذه الأنظمة بوظيفة معينة وأداء دور معين. ويضيف، أن أي نسق – وعلي أي مستوي – يجب أن يفي بأربعة متطلبات إذا كان يريد البقاء. وفي كل حالة فإن نسقاً فرعياً متخصصاً لابد أ يظهر للوفاء بكل متطلب علي حدة. وهذه المتطلبات الوظيفية هي: (كريب، 1999، 74).

1- التكيف: إن كل نسق لابد أن يتكيف مع بيئته.

2- تحقيق الهدف: لابد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره، كي يحقق أهدافه، وبالتالي يصل إلي درجة الإشباع.

3- التكامل: كل نسق يحافظ علي التواؤم والانسجام بين مكوناته، ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه، أي لابد له من المحافظة علي وحدته وتماسكه.

4- المحافظة علي النمط: ويجب علي كل نسق أن يحافظ بقدر الإمكان علي حالة التوازن فيه.

ووفقاً لما سبق فإن أي مجتمع يتكون من عدة أنظمة، مثل النظام السياسي والنظام الاقتصادي، والنظام الثقافي، ويأتي علي قمة هذه الأنظمة النظام التربوي، بوصفه النظام المنوط به صناعة الفرد الفاعل أو غير الفاعل في الأنظمة السابقة. ومن ثم فإن أي قصور في أي من هذه الأنظمة السابقة لا يجد المرء تفسيراً له إلا لقصور في النظام التربوي.

* أستاذ أصول التربية المساعد –كلية التربية – جامعة بنها.

** مدرس أصول التربية –كلية التربية – جامعة بنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي التقرير الشهير "أمة في خطر" يعكس لنا المجتمع الأمريكي الدور الهام والمؤثر الذي يقوم به النظام التربوي في دفع عجلة التقدم، أو التخلف، الذي يمكن أن تعايشه المجتمعات، ويعكس هذا التقرير – أيضاً – أن أية مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو تقنية، لا يمكن حلها إلا عن طريق النظام التربوي. كما يعكس هذا التقرير، أهمية العلاقة التي يجب أن تكون بين السياسيين والتربويين، من خلال اجتماع أعلى قيادة سياسية آنذاك بجميع وزرائه لمناقشة أسباب استباق الاتحاد السوفيتي لارتياد الفضاء، وتم الإجماع علي أن المشكلة تكمن في النظام التعليمي الأمريكي. (عبد الكريم، 1997، 126).

لذلك، فإن العلاقة ين المثقف والسلطة ذات طبيعة مركبة، فهي في حالة مجتمعات الجنوب، التي ما زالت ترزح تحت سلطة نظم يغلب عليها الطابع الأحادي الاستبدادي، تختلف عن دراسة ذات العلاقة في محيط النظم الديمقراطية. فطبيعة الإشكاليات التي يواجهها الباحثون في هذا الصدد تختلف، علي نحو يكاد يكون كلياً، عن تلك الإشكاليات التي تواجههم عند بحثهم في ذات الموضوع في عالم الجنوب.

وبسبب الطبيعية الفردية الغالبة علي كثير من النظم العربية والتي نجم عنها هيمنة القابض علي السلطة علي جميع جوانب عملية اتخاذ القرار، فإن أبرز معالم هذا القرار هو الفردية المطلقة. ومن ثم فإن أبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار هي طبيعة التكوين الشخصي لصاحب السلطة الذي يتخذه. ووفق ذلك التكوين وطبيعة الفرد القابض علي زمام الأمور ومدي اقتناعه بأهمية الاستعانة بالعلماء والمفكرين في صناعة القرار التربوي، تتأسس العلاقة بين صانع القرار والمفكر التربوي الذي يختزل دوره عادة في بعد سلبي واحد وهو تقديم المشورة أو الخبرة، دون التجرؤ علي المبادرة، في الغالب، إلا إذا كان من المقربين حفاظاً علي علاقته بالسلطة التي كثيراً ما تكون علاقة وظيفية (حكيم، 1990، 623).

ومما لا شك فيه أن ظهور أشكال جديدة للرؤية والتفكير النقدي في مجال التعليم وعلاقته بالعالم المعاصر، قد كشف عن التغيرات التي طرأت علي العلاقة بين النخب الثقافية التي تقوم بإنتاج المعرفة والثقافة، وبين القوي الاجتماعية التي تستهلكها (حجازي، 2001، 5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تغير موقع المثقف اليوم عما كان عليه في الماضي. فالمثقف اليوم ليس ذلك الذي "يفك" الحرف في مجتمع يغلب عليه الأمية، وليس ذلك الذي يقرض الشعر في المناسبات، وليس ذلك الصوفي المعزول عن الناس في برج عاجي. بل إن المثقف اليوم هو الذي يعي روح العصر ويندمج في تياره ويسهم عن طريق الكلمة والفكر من أجل زيادة معارف الناس وصقل وجدانهم وجعلهم أكثر إنسانية. (سعيد، www.siironline.org)

وفي الثقافة العربية المعاصرة، فإن الحدود غير واضحة بين المثقف الذي هو قارئ ومتتبع بالأساس، وبين المفكر أو المبدع. وغالباً ما يتم إدماج الجميع في صيغة واحدة هي صيغة المثقفين. كما يتميز المثقف العربي بطابعه الموسوعي، وتعدد اهتماماته وبنزعة تربوية بها أبوية أحياناً تجاه مجتمعه. والمثقف أمام شعوره بواجبه التربوي تجاه المجتمع يحاول أن ينقل إليه كل الدروب المعرفية الممكنة، حتى ولو أدي ذلك إلي نوع من الإسفاف. (بنعبدلاوي، 1993، 47) كما أنه ينغمس في العمل السياسي، ويري أن مكانته داخل المجتمع توفر له نوعا من الحماية وأنه يستطيع أن يسخر إحدى القنوات التي يمكن أن يمرر خلالها الخطاب السياسي في غياب المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يفترض أن يمر هذا الخطاب عبرها. (بنعبدلاوي، 48).

وتنشأ علاقة المثقف بالسلطة من ضرورة إنتاج كل مجتمع لنظام ما، قد يكون قيمياً أو تشريعياً أو سياسياً. ويتكون هذا النظام هدف ضبط مفاصل تشكيلية اجتماعية معينة، واحتواء ما يستجد داخلها ولكي يكون هذا النظام ناجحاً ويقوم بدوره لابد أن يقوم علي معرفة، والمعرفة هي بعد هام من أبعاد السلطة، مما يجعل القول بالشكل الضدي ألاستبعادي أو حتى التوفيقي تغيباً لحقيقة العلاقة بين الطرفين، حيث إنه لا سلطة بغير ثقافة ولا ثقافة إلا وتنتسب إلي سلطة ما سائدة، وتسعي أن تسود.

وبهذا نكون أمام لوحة غنية تمثل علاقة المثقفين بالسلطة، تبدأ بحد اللامبالاة، مروراً بأشكال أخرى مثل علاقة الوصاية والاضطهاد وعلاقة المشاركة الحرة، وصولاً إلي التحالف العضوي بينهما. (أبو حلاوة، 1990، 88) ولكن يبقي سؤال هام، هل هناك إشكاليات في واقعنا العربي تحول دون قيام المثقف بالدور المنوط به؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تحليله للواقع المأزوم للمثقف العربي في إطار المجتمع، يطرح "أحمد مجدي حجازي" مجموعة من الإشكاليات التي يمكن تؤثر عي قيام المثقف بالدور التنويري المنوط به، منها ما يتعلق بالعلاقة بين المثقف والجماهير، ومنها ما يتعلق بالعلاقة بين المثقف والسياسة. وأخيراً العلاقة بين المثقف ووعيه، أي بين المثقف والواقع التطبيقي لفكره. (حجازي، 2001، 49-50).

ومن ثم فإن هناك فجوة بين المثقف وصانع القرار السياسي، الأمر الذي يمكن القول معه بأن التاريخ يعيد نفسه. ففي عصور الانحطاط كانت مثل هذه العلاقة بين المفكر والسلطة سائدة. ولكن في القرن الحادي والعشرين المليء بالتحديات المختلفة فإن الأمر لم يعد مقبولاً. لأن إنتاجها ثانية يعني أننا عاجزون عن فهم حركة التاريخ واستيعابه بكافة تجاربه. ومن جهة أخرى فإن ذلك يعني أننا ما زلنا نعاني قصوراً خطراً في الولوج إلي القرن الذي نعيش فيه. حيث يتطلب هذا الولوج إلي القرن الذي نعيش فيه. حيث يتطلب هذا لولوج أن تكون العلاقة بين المثقف والسلطة علاقة حميمة، الأمر الذي يؤدي إلي إنهاء حالة القطيعة لأن هذه الحالة إذا استمرت علي هذا النحو، ستدفع البقية الباقية من النخبة المثقفة إلي مزيد من الانسحاب من المشاركة في الحياة عامة وفي شئون التعليم بخاصة. ومن ثم الانكفاء علي الذات أو اقتفاء أثر سابقيهم الذي فروا بعقولهم إلي بيئات توفر لهم الأمن النفسي وتوفر لهم الشروط اللازمة والملائمة لإعمال عقولهم وهذا يحتاج إلي ضرورة إعادة النظر في هذا العلاقة من أجل مد هذه الجسور ثانية.

ثانياً: إشكالية البحث:

علاقة التأثير والتأثر بين التربية والسياسة علاقة جدلية، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر. وتؤثر ظروف الزمان والمكان والقوي الثقافية والسياسية السائدة في طبيعة هذه العلاقة. ولكن تظل التربية في كافة الأحوال ممارسة غير محايدة من المنظور السياسي. فهناك بعد عقائدي أو سياسي أو أيديولوجي إن شئت يقف خلف كل تربية بغض النظر عن طبيعتها وخصوصياتها وغاياتها إن كانت راديكالية أو معتدلة أو دينية أو غير ذلك. ولذا تتمحور إشكالية البحث الحالي في تلمس طبيعة العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي نفهم هذه الإشكالية ونكون فكرة عنها، نحن بحاجة إلي أن نتوغل في مكوناتها ونحلل عناصرها ونفكك علائقها ونشخص أبعادها.

وعليه فيمكن صياغة هذه الإشكالية في التساؤل الرئيس التالي:

ما طبيعة العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما الأصول التاريخية لطبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة؟

2- ما التحديات المجتمعية التي أثرت علي العلاقة بين المثقف والسلطة؟

3- ما أهم صور وتجليات العلاقة بين المثقف والسلطة؟

4- ما مدي انعكاس هذه العلاقة علي بعض القضايا التعليمية؟

5- ما الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي؟

ثالثا: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث الحالي من خلال الأبعاد التالية:

1- محاولة للعمل علي تجسير الفجوة بين النخبة التربوية وصانع القرار السياسي بغية توحيد الصفوف وتجسيد الهوية التربوية لمواجهة التحديات المفروضة علي النظام التربوي، خاصة بعد أن سادت أوضاع تربوية متدنية سواء علي مستوي الفكر أو التطبيق. الأمر الذي أدي إلي الشعور بحالة من عدم الارتياح لدي الأوساط التربوية.

2- يعتبر البحث بمثابة دعوة قومية لإيجاد نوع من الشراكة وضرورة التلاحم بين النخبة التربوية والمجتمع بكافة أطيافه الاجتماعية والسياسية وهذا لن يتأتي إلا بتحديد مواطن الخلل في شبكة العلاقات الاجتماعية بين النخبة التربوية والنظام السياسي القائم في المجتمع.

3- يعتبر البحث الحالي بمثابة لبنة في محاولة بناء مجتمعي يتسم بالتوازن والتكامل بين أنظمته انطلاقاً من أن النخبة التربوية هي المنوط بها بناء الإنسان، فلا إصلاح للتربية بدون إصلاح سياسي ولا يمكن أن يكون هناك نظام سياسي فعال ديمقراطي في غياب نظام تربوي فعال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- يعتبر البحث الحالي بمثابة دعوة موجهة إلي النخبة التربوية، بأن تعمل علي لم شملها، وتجاوز الصغائر، والتأكيد علي أن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، حتى يكون لآرائها تأثير وصدي عند النظام السياسي.

رابعاً: منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي الذي يقوم علي جمع البيانات عن الظاهرة وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها. ومن هنا كانت ضرورة الوصف الدقيق للواقع، ثم التفسير والتحليل المتعمق الذي يقودنا إلي استخلاص التعميمات والاستنتاجات الصحيحة وانتهاء بالتنبؤ واستشراف المستقبل الأفضل. (عبد الحميد، كاظم، 1996، 134-135).

خامساً: مصطلحات البحث:

1- مفهوم النخبة:

يعد مفهوم النخبة واحداً من أهم المفهومات الرئيسة في العلوم الاجتماعية التي يصعب الوقوف علي معني محدد له. ولأهمية هذا المصطلح فقد أثار وما زال يثير الكثير من الجدل، لذلك فقد كان محل بحث العديد من المفكرين وعلماء الاجتماع. وقبل الحديث عن مفهوم النخبة هناك بعض المفهومات المرتبطة بها لابد من توضيحها، وهي المثقف والانتلجنسيا.

أ- المثقف Intellectual:

اختلفت الآراء والتصورات النظرية حول مفهوم المثقف، ولعل ذلك يرجع إلي الاختلاف في تعريفات المثقف من لغة إلي أخرى، ولتداخل هذا المفهوم مع مفهومات أخرى في اللغات الأوربية وخاصة الإنجليزية، استخدمت كلمات مرادفة للمثقف كالمتعلم (educated)، والباحث المتمرس (cultured)، والمثقف النشط (Intellectual) (مصطفي، 1998، 25).

ويعتبر هذا المصطلح حديثاً نسبياً، حيث ترمز (Intellect) إلي العقل في تشكيله، أو الفكر في بنائه، ما يعبر عن الميل أو النزوع إلي الفكر. وبذلك يختلف المثقف في تفكيره ورؤيته عن ثقافة المجتمع المحيط (Culture) فالمثقفون هم أولئك الذين يشتغلون بفكرهم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرع من فروع المعرفة، ويحملون آراء خاصة بهم حول الإنسان والمجتمع، ويقفون موقف الاحتجاج والتنديد إزاء ما يتعرض له الأفراد أو المجتمع من ظلم وتعسف السلطات سواء كانت دينية أو سياسية. (الجميل، 2005، 17).

ويعرفه "محمد حافظ دياب" بأن دوره يتحدد من خلال عملية إنتاج وتطوير القيم الفكرية والعلمية والأدبية والفنية، ويعرج علي قول المنظر الإيطالي "أنطونيوجرامش" من خلال قوله "أن كل إنسان هو مثقف، ولكن ليس لكل إنسان في المجتمع وظيفة المثقف". (دياب، 2004، 34).

وبهذا الطرح يوسع "جرامشي" في مفهوم المثقف ودوره ليشمل كل من يمارس عملاً تربوياً ثقافياً أخلاقياً، فمناضل الحزب والمعلم والصحفي والأديب مثقفون لأنهم يبذلون عملاً ذهنياً يتعدي كم ونوع ما يؤديه العمال اليدويون، متجاوزا بذلك المضمون الضيق الذي أعضاه "كارل ماركس" للمثقف واقتصاره علي صانعي الأفكار والأيديولوجيات فقط.

ويذهب "هشام شرابي" إلي الاعتقاد بأن المثقف هو الشخص الملتزم والواعي اجتماعيا، بحيث يكون في مقدوره رؤية المجتمع والوقوف علي مشاكله وخصائصه وملامحه، وما يبتع ذلك من دور اجتماعي فاعل من المفروض أن يقوم به لتصحيح مسارات مجتمعية خاطئة. (شرابي، 1997، 55)

ويؤكد "محمد عابد الجابري" علي أن المثقفين هم أولئك الذين يعرفون ويتكلمون ليقولوا ما يعرفون، ليقوموا بالقيادة والتوجيه في عصر صار فيه الحكم فنا في القول، قبل أن يكون شيئا آخر. (الجابري، 2000، 25)

ويشير "ماكس فيبر" إلي أن المثقف يحمل صفات ثقافية وعقلانية مميزة، تؤهله للنفاذ إلي المجتمع، والتأثير فيه بفضل المنجزات القيمية الكبرى. أما "إدوارد شيلز"، فيعرف المثقف علي أه الشخص المتعلم الذي يتملك طموحا سياسيا للوصول إلي مراكز صنع القرار السياسي، أو من خلال دوره المحوري الحاسم في توجيه المجتمع عن طريق التأثير علي القرارات السياسية الهامة التي تؤثر علي المجتمع (يوسف، 2006، 52).

مما سبق يتضح أن المثقف هو المستوعب لثقافة عصره ومتطلباته، وهو يتميز بصفتين أساسيتين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الوعي الاجتماعي**: الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة وتحليل القضايا علي مستوي نظري متماسك.
- **الدور الاجتماعي**: وهو النشاط الذي يؤديه صاحب الوعي الأكاديمي بكفاية وقدرة في مجال اختصاصه المهني وكفاءته الفكرية. (شرابي، 1997، 10)

ب- الانتلجنسيا (Intelligentsia):

يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها "الصفوة القريبة من مراكز السلطة، أو صفوة من الكتاب ذوي المكانات الثقافية، ادعت لنفسها هذا الحق، وهي تتميز بشخصية خاصة بها وأن لها في بعض الأحيان النفوذ السياسي والاجتماعي. ويستخدم هذا المصطلح لوصف الطبقات المثقفة في الدول الرأسمالية. (بدوي، 1982، 222)

ويذكر "نديم البيطار" أن الانتلجسيا، تمثل الجانب الخلاق في الكفر الاجتماعي السياسي. وإنها تراقب وتتأمل وتدريس وتحلل وتنشغل نقدياً بالأفكار والقيم والتصورات. وتتميز هذه الطبقة عن فئة المثقفين الآخرين في كونها – كما يقولون في بعض الأوساط الفكرية الفرنسية – لا تشكل قوة حراسة "للأوضاع القائمة، بل هي قوي نضالية في خدمة ما يجب أن يكون. (البيطار، 2001، 5)

ويضيف "حسين حموي" أن الوظيفة المجتمعية الجوهرية للانتلجنسيا هي الفاعلية الذهنية في جميع الميادين. (حموي، 2007، 1)

ويشير ؛محمد حافظ دياب" إلي أن مصطلح الانتلجنسيا ليس كما يشير معناه الشائع. مجموع المثقفين في بلد من البلدان، بل هي القادرة منهم علي صياغة رؤية نقدية ومستقبلية تحمل بديلاً لوضع قائم. ويتوافر لدي أعضائها حد أدني من التجانس الفكري الأيويولوجي، والتفاف حول القضايا المثارة وبالأخص في ظروف التحول الاجتماعي. (دياب، 2004، 34-35)

ولقد تعددت مفهومات النخبة، وسيعرض البحث لبعض هذه المفهومات ثم يحدد المفهوم الذي يميل إليه. فمصطلح النخبة Elite، تعني اختيار أفراد متميزين أو ذوي قدرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقلية عالية من بين المجموعة العامة الكبيرة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد. (Carter, 1973, 209)

وفي قاموس إكسفورد جاءت كلمة Elite، لتعني الاختيار أو الانتخاب من المجتمع أو طبقة من الأشخاص أو درجة من الأفراد. (90 Oxford Dictionary, 1969)

وقد تناول عدد من المفكرين العرب هذا المفهوم، فيعرفها "إبراهيم مدكور" بأنها فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً واجتماعياً مرموقاً، كما يطلق التعبير علي مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين، وتجمع هذه الفئة أعظم الكفايات في مجال تخصصها. (مدكور، د. ت، 320)

ويعرفها "علي الدين هلال" بأنها نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة، وإن ميز البعض بين حكم النخبة وحكم الطبقة. حيث يركز المفهوم الأول علي أسلوب الاختيار لمن يضطلعون بمهام الحكم والإدارة. بينما يركز المفهوم الثاني علي أسلوب التوصيف لهم. وتفترض النخبة قيام توافق حركي بين أعضائها سواء بشكل مقصود أو بشكل غير مقصود حفظاً لوضعهم الاجتماعي أو امتيازاتهم السياسية. (هلال، 1994، 223)

مما سبق يتضح أن هذه المفهومات (المثقف – الإنتلجنسيا – النخبة) متشابهة إلي حد كبير، وربما إلي درجة التطابق مما يدل علي صعوبة الفصل بينهم. وإن كان مفهوم المثقف أكثر اتساعاً من المفهومات الأخرى السابقة. ولكن يمكن القول أن مفهوم المثقف والنخبة بينهما عموم وخصوص، فالمثقف أشمل من النخبة، ومن هنا تتعدد أشكال المثقفين لأنه يضم مجموعة من النخب، أما النخبة فهي أخص من المثقف لأنها تشمل فئة معينة أو شريحة معينة أو مهنة معينة.

وفي النهاية يتبني البحث الحالي تعريفاً للنخبة يطرحه "ضياء زاهر"، مؤداه "النخبة هم أفراد أصحاب وجهات نظر متميزة أو هم صفوة المتميزين بناء علي تفوقهم وشهرتهم وبروزهم العلمي والفكري في مجال تخصصهم، مع اهتمامهم الملحوظ بالمسائل المجتمعية، وامتلاكهم درجة عالية من الوعي، بالإضافة إلي وجود تقدير محلي أو قومي أو عالمي لتلك القيادة. وهذه النخبة فئات متعددة مثل أساتذة الجامعة، والكتاب المبرزين والسياسيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإعلاميين والاقتصاديين، وكل أصحاب التأثير في الرأي العام أو في صناعة القرار. (زاهر، 1990، 72)

2- السلطة Authority:

يقصد بها السلطة السياسة الأمنية الحاكمة في مجتمعاتنا والمجسدة للنظام السياسي الرسمي العربي، والمختزل بالفرد وأجهزة الحكم السلطوية التابعة له والدائرة في فلكه، والمهيئة لشروط وعوامل وجوده وإبقائه واستمراريته كمنهج وآليات عمل مندمجة في مؤسسات الدولة ومعبرة عنها، لا بل قائدة وموجهة لها. (صالح، 2007، 3)

سادساً: الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلي محورين:

المحور الأول: دراسات حول المثقف والسلطة بوجه عام.

المحور الثاني: دراسات حول علاقة النخبة التربوية بالنظام السياسي.

وفيما يلي تفصيل مناسب لهذين المحورين

المحور الأول: دراسات سابقة حول علاقة المثقف والسلطة:

1- دراسة فيصل دراج (2008)

هذه الدراسة تمثل روية تحليلية للتحولات التي انتابت المثقف العربي، والمرتبطة بالتغيرات المجتمعية التي مر بها الوطن العربي. وذلك من خلال تعريفه للمثقف (زمن ولادته – شرعية قوله)، ثم يعرج علي الأطوار المختلفة للمثقف منوها إلي:

أ- **المثقف التنويري الكلاسيكي**: والذي يمتد السياق التاريخي له من بدايات العقد الرابع من القرن التاسع عشر إلي نهايات العقد الخامس من القرن العشرين.

ب- **المثقف العقائدي**: والذي يعتبر تزامن صعوده مع صعود القيادات القومية والماركسية التي واكبت تغيرات سياسية عالمية، مثل هزيمة النازية وانتصار الاتحاد السوفيتي ووضوح الخطر الصهيوني علي فلسطين.

ج- **المثقف السلطوي**: وهذا المثقف بدأ صعوده بعد إخفاق نجم المشاريع القومية. وهو يري أن الاقتراب من السلطة كسب ومنفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- **المثقف العربي الجديد:** وهو ما سماه المثقف الجماهيري الذي جاء نتيجة سطوة السوق الإعلامية، ثم يختتم دراسته بعلاقة المثقف العربي بالعولمة، متسائلاً هل يظل مثقفاً أيديولوجيا، أم يكون مثقفاً تنويريا (دراج، 2008)

2- دراسة حسين حموي (2007)

تشخص هذه الدراسة أهم الأسباب التي أدت إلي تهميش أو إضعاف دور المثقفين في الطن العربي. وقد عددت هذه الأسباب فيما يلي:-

- افتقاد النخب الثقافية إلي الوحدة التنظيمية.
- تفكك الدول العربية في إدعاء كل دولة لنفسها الريادة النهضوية. وظهور النزعة القطرية لدي النخبة المثقفة.
- تضخم الأنا أكبر من حجمها الطبيعي لدي السواد الأعظم من هذه النخب.
- كثرة المثقفين المتهالكين علي أعتاب السلطة، ثم يعرج علي دور الانتلجنسيا (النخبة المثقفة) في إصلاح هذه السلبيات بما يصحح المسار للعلاقة بين المثقفين والمجتمع. (حموي، 2007)

3- دراسة عبد السلام نوير (2007)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة العلاقة بين المثقف والسلطة، من حيث طبيعة هذه العلاقة ومحدداتها. ولقد عرضت الدراسة لعدد من الأطر النظرية التي تناولت علاقة المثقف بالسلطة السياسية، وقد انتهت إلي أن طبيعة هذه العلاقة وتنوعها بين العداء والتعاون والعمالة تحددها متغيرات عديدة لعل من أهمها طبيعة المفكرة وموقفه، وطبيعة السلطة ومدي ديمقراطيتها والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومدي قوة المجتمع المدني وطبيعة الثقافة السياسية. كما أوضحت الدراسة أن هناك عوامل خارجية يمكن أن توثر علي علاقة المثقف والسلطة، وفي صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، مثل العولمة. كما أشار بذلك منظرو مدرسة التبعية. (نوير، 2007)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة نبيل علي صالح (2007)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة العلاقة بين المثقف الديني والسلطة، وما يعانيه هذه المثقف من معاناة في إطار علاقته بالسلطة في كثير من الدول العربية، ثم يعرج الباحث علي غياب الدور المنوط بالمثقفين العرب تحقيقه نتيجة المناخ السياسي المعيش في هذه الدول. مشيرا إلي أن العلاقة بين السياسي والمثقف كانت علي مدي التاريخ علاقة إشكالية متخلخة، من الصعب وضع معايير ثابتة تنظمها وتحدد مساراتها، وستبقي أيضا علاقة مأزومة ومعقدة وخاضعة لاعتبارات متغيرة، بسبب ما يمكن أن نصفه بعدم التكافؤ، والعلاقة التاريخية الندية الصدامية أحيانا والسجالية السلمية أحيانا أخرى، بين المثقف والسياسي أصلا، والاختلاف في طبيعة القوي المحركة لهما. (صالح، 2007)

5- دراسة زكي العليو (2005)

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة في مجال توضيح العلاقة بين ثالوث مهم وهو المثقف والمجتمع والسياسة، وقد تناولت الدراسة عدة قضايا منها:

العلاقة بين المثقف والمجتمع وأيهما أكثر احتياجاً للآخر؟ وكذلك تصنيف المثقفين وفقاً لهذه العلاقة، ثم ينتقل إلي القضية الثالثة وهي العلاقة بين المثقفين والسلطة السياسية، مشخصاً بعض أسباب القطيعة بين المثقفين والسياسيين معزيا بعض العوامل إلي المثقف نفسه، وبعض العوامل الأخرى إلي النظام السياسي، ثم يناقش في النهاية آليات تجسير العلاقة بين المثقف والسلطة. (العليو، 2005)

6- دراسة زكي الميلاد (2004)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة العلاقة بين الثقافة والسياسة وتحليل أهم أنماط هذه العلاقة، محددة محاور هذه العلاقة فيما يلي:

أولاً: العلاقة بين المعرفة والواقع، علي اعتبار أن الثقافة تمثل المعرفة والسياسة تمثل الواقع.

ثانياً: العلاقة بين النظر والعمل، باعتبار الثقافة تعبر عن الجانب المتصل بالنظر، في حين تتجل السياسة في ذلك الجانب المتعلق بالعمل والتطبيق.

ثالثاً: العلاقة بين المعرفة والقوة، باعتبار الثقافة تمثل المعرفة كما في المحور الأول، بينما تمثل السياسة التعبير عن القوة، والعلاقة بينهما جديلة وقديمة قدم الفكر الإنساني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: العلاقة بين القيم والمصلحة، حيث تتجلي الثقافة في التعبير عن القيم، وتتجلي السياسة في التعبير عن المصلحة.

خامساً: العلاقة بين المطلق والنسبي، حيث تتجلي الثقافة في صورة المطلق، بينما السياسة تتجلي في صورة النسبي، بمعني أن الثقافة يستدل عليها من خلال الذهن بوصفها شيئا مطلقا أما السياسة كونها تهتم بالنسب فيستدل عليها من خلال الواقع. ثم يتناول الجدلية بين السياسة والثقافة أيهما يسبق الآخر، طارحاً أهم التصورات حول هذه الجدلية من خلال رأي يحاول إعلاء الثقافة علي السياسة، واتجاه ثان يتبني هيمنة السياسة علي الثقافة، واتجاه ثالث يتبني مشكلة الخلط بين الثقافة والسياسة، واتجاه رابع يطرح الثقافة كبديل للسياسة. ثم يتبني الباحث في النهاية وجهة نظر مؤداها، أن العلاقة بين الثقافة والسياسة تتجلي في أن تظل الثقافة ناقدة للسياسة، وأن تظل السياسة في حالة نقد مستمر للثقافة، النقد الذي يحفظ الحدود بينهما، وهذا النقد يجعل الثقافة قيمة للسياسة والسياسة قيمة للثقافة. (الميلاد، 2004)

7- دراسة ((محمد حافظ دياب)) (2004)

حاولت الدراسة في إطار تحليلها للعلاقة بين المثقف العربي بوصفه ممثلاً "للنخبة" والدولة بوصها ممثلة "للسلطة" أن تطرح عدة قضايا من أهمها:

أ- المنظورات المختلفة التي قاربت هذه العلاقة.

ب- أهم الإشكاليات التي تحوط بمفهوم المثقف سواء فيما يتصل بتعريفه أو فاعليته، أو مرجعيته.

ج- أين تكمن أزمة العلاقة بين المثقف والدولة، وأخيراً ما التوجهات التي ينتظر أن يترسمها مستقبل هذه العلاقة. (دياب، 2004)

8- دراسة تركي الحمد (1998)

حاول الباحث من خلال هذا البحث أن يوجه سلاحه النقدي إلي المثقف العربي ونخبويته، بمعني انعزاله عما يحدث في الشارع العربي، مؤكداً علي أن المثقف العربي لا يتغير مع المتغيرات ولا يحاول أن يفهم هذه المتغيرات. بالإضافة إلي أن المثقف العربي غالباً لا يعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظر في مسلماته الفكرية، ملقياً اللوم علي كل شيء إلا المسلمات. وبالتالي أدي هذا إلي شل فاعليته في الحياة العامة. ويتساءل الباحث في النهاية عن كيفية الخروج من هذا المأزق، مأزق النخبوية الثقافية المتعالية، ملخصا الجواب في ضرورة معرفة المثقف لموقعه، ودوره في المجتمع، دون فرضيات أو أوهام. وأن الدور التاريخي للمثقف هو السير في مكونات ما هو محل اهتمام والموقف النقدي المتفتح والدائم لمتغيرات المجتمع ومتطلباته. (الحمد، 1998)

المحور الثاني: دراسات سابقة حول علاقة النخبة التربوية بالنظام السياسي:

1- دراسة مصطفي محسن (2003)

والتي استهدفت توضيح العلاقة الملتبسة بين التربية والديمقراطية، وبخاصة في إطار الشروط السوسيو حضارية الراهنة الذاتية والموضوعية، المحلية والكونية التي تشهد فيها مجتمعات العالم الثالث، والعربية تحديداً، زخما لا يستهان بخطورته من تبدلات الأحوال والأوضاع والعلاقات. غير أن المقاربة الشمولية لأبعاد ومدلولات هذه العلاقة المعقدة بين التربية والديمقراطية سواء علي المستويين المحلي أو الكوني، تعد مطلباً معرفياً واجتماعيا يستلزم تعدداً وتكاملاً في مختلف أنماط الرؤى والمنظورات.

وقد خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج لعل من أهمها أن معظم مجتمعات الوطن العربي تتسم بهشاشة النخب السياسية والسوسيوثقافية التي يمكن اعتمادها أسساً للديمقراطية والتنمية والحداثة. فالتعددية الحزبية والنقابية والدولة والبرلمان، ومجمل مؤسسات وهياكل المجتمع المدني والسياسي لا تعدو أن تشكل في واقعها إما استمرارية مشوهة لهياكل وبنيات تقليدية، أو اقتفاء لنماذج غربية مستوردة ومشوهة بدورها. في الوقت الذي ينتظر فيه أن تسفر تجارب ما ينعت بالتحول الديمقراطي في مجتمعاتنا العربية عن توسيع متزايد لهوامش الحريات واحترام حقوق الإنسان، وعن تعميق لقيمة الديمقراطية. (محسن، 2003)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2– دراسة هادية أبو كليلة (2003)

والتي استهدفت الباحث عن العوامل الضاغطة التي تمثل تحديات يجب مواجهتها من قبل صناع سياسة التعليم، لأن التعرف علي هذه العوامل ربما يساعد علي تحقيق تحدي الاستجابة لتلك القوي التي لا شك تحول دون تحقيق أهداف التعليم بصفة عامة، كما أنها تقف عائقاً في معظم الأحيان أمام المخطط التربوي والسياسي ومتخذ القرار، خاصة مع كثرة البدائل والاختيارات، وبصفة أخص عندما تكون أي من هذه البدائل لم تضع الحلول الكاملة لمشكلة معينة.

وقد خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج لعل من أهمها أن من بين عوامل التحدي أن هناك طلباً متزايداً علي التعليم بسبب الزيادة السكانية، ويتمثل التحدي الحقيقي في كيفية مواجهة هذا المطلب الاجتماعي علي التعليم وتلبيته مع إقامة التوازن بين المتطلبات والإمكانات المتاحة، وأن السياسة التعليمية مطالبة بأن تعزز قيمة التعليم، وتؤكد علي أهميته في حماية الهواية الثقافية عند التلاقي مع ثقافات الآخرين. وأن التقدم العلمي والتكنولوجي مستمر لا محالة، فلا بد من التكيف مع المستجدات التربوية، ولا بد من الإصلاح التربوي وتطوير التعليم تمشياً مع الثورة التكنولوجية، وأن ذلك يتطلب تحدياً من قبل المسئولين عن صناعة سياسة التعليم. (أبو كليلة، 2002)

3– دراسة جابر طلبة (1995)

والتي استهدفت توضيح أزمة التربويين في مصر من حيث مفهوم وأبعاد الأزمة وجذورها التاريخية، وكذلك تشخيص أهم المظاهر التي تجسد أزمة التربويين في الواقع التربوي الراهن، وكذلك تحديد أهم العوامل والأسباب التربوية والمجتمعية التي تفسد وجود واستمرار أزمة النخبة التربوية في مصر حتى الآن. كما أوضحت الدراسة أن النخبة التربوية مكبلة من قبل المناخ الاجتماعي القائم، الذي يستخدم كل السبل الممكنة وغير الممكنة في سبيل غزو واختراق النخبة التربوية وهزيمتها وإجبارها علي أن تسير في المواكب التربوية حاملة المباخر للتأييد والتبرير، والعمل علي إعطاء النظام الاجتماعي القائم كل ما يريده من تجسيد مشروعيته من خلال استخدام سياسة العصا والجزرة. (طلبة، 1995)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة محمد سعد أبو عامود (1994)

والتي استهدفت بيان طبيعة العلاقة بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي، من حيث: هل من الضروري أن تتم بلورة هذه العلاقة في إطار تنظيمي معين يؤدي إلي الاقتراب بهذه العلاقة من صورتها المثلي؟ أم هل هذا يتعارض مع الطبيعة الاختيارية لهذه العلاقة التي تقوم علي أساس حق صانع القرار في اللجوء إلي الباحث أو عدم اللجوء إليه. وتقوم كذلك علي حق الباحث في تقديم المشورة والرأي أو الاعتذار عن تقديمه؟

وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج لعل من أهمها أن العلاقة بين الباحث وصانع القرار السياسي ذات وجوده أو صور متعددة، وأن الأمر يتطلب نوعاً من التنسيق أو الربط بين هذه الأوجه بما يؤدي إلي زيادة درجة ترشيد وتعطيل عملية صنع القرار السياسي في المجتمع، وأن العلاقة بين الباحث الفني وصانع القرار السياسي هي علاقة مركبة معقدة متعددة الأبعاد والجوانب. هذا من ناحية أو من ناحية أخرى هي علاقة مسيسة مهما كان الباحث حريصاً علي حياده العلمي، ولأنها تدخل في نطاق عملية صنع القرار السياسي في المجتمع، كما إنها تخلق في ذات الوقت موضوعات تكون محلاً للقرار السياسي. وأن هناك عدة عوائق تواجه العلاقة بين الباحث وصانع القرار السياسي في الوطن العربي، بما يؤدي إلي عدم تطويرها وتوظيفها لخدمة العملية السياسية. ومحصلة الفشل في هذا، وتتمثل في بروز العنف السياسي بصورته البشعة في الحياة السياسي، وعدم توافر المصادر اللازمة لتقوية شرعية نظم الحكم، ومعاناة الباحث العربي سواء كان تقنياً أو خبيرا أو مفكراً، وهروبه إما إلي الداخل أو الخارج. (أبو عامود، 1994)

5- دراسة سعيد إسماعيل علي (1991)

والتي استهدفت توضيح أن التعليم هو إحدى المنظومات الفرعية في الجسم الاجتماعي، وأن الصعوبات التي تواجهه إنما تأتي من مصدرين اثنين: أولهما من داخله كنظام، وثانيهما من خارجه (أي من قوي ومصادر خارج النظام التربوي).

وأوضحت أيضاً أن العروة بين التعليم والسياسة عروة وثقي لا انفصام لها وخاصة في الدول النامية، فسياسات التعليم التي ترمي إلي الإصلاح والتطوير إنما تحركها سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة وتتشخص بقرار سياسي، وأن التغيرات الكبرى في التعليم عادة لابد لها من أن يساندها قرار سياسي، ولابد لها من تمويل مالي. (علي، 1991)

6- دراسة سيف الإسلام مطر (1989)

والتي استهدفت تضييق الفجوة وإحداث التفاعل بين الباحثين في ميدان التربية وصانعي السياسة. ومن ثم أوصت الدراسة بأهمية الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه المخططون في تضييق الفجوة بما يودي إلي تطوير البحوث التربوية وزيادة إمكانية الاستفادة من تطبيقاتها في العملية التعليمية. وهناك بعض التحفظات التي تتعلق بالبحث الموجه من قبل رجال السياسة، وتلك التحفظات تتعلق باستقلالية الباحث العلمي، وربما ارتباطه ببعض المؤسسات الدولية التي تسعي لتحقيق غايات معينة مثل البنك الدولي، ولكن لا شك أن هناك فائدة من تحقيق نوع من الارتباط وتحسين التفاعل بين البحث التربوي وصانعي السياسة. كما تعبر ظواهر الارتباط والتفاعل عن التزام الباحثين بقضايا السياسة ومشكلاتها، حيث إن هذا هو الإطار الذي يمكن لهم أن يمارسوا عملهم من خلاله، كما أن مثل هذه النوعية من البحوث ستكون نتائجها أقرب إلي التنفيذ والاستخدام أكثر من غيرها من البحوث.

من ذلك يتضح أن البحث التربوي ذاته متأثر وموجه في أحيان كثيرة بالقوي السياسية، وربما خاضع لإطار برامج التنمية والتطوير التي تحددها الدولة، وبذلك تبقي حيادية واستقلالية البحث التربوي صعبة التحقيق والمنال، وربما تكون هناك بعض الفوائد المترتبة علي علاقة التفاعل بين البحث التربوي وقضايا السياسة القائمة في المجتمع. (مطر، 1989)

7- دراسة عرفة أحمد حسن نعيم (1989)

والتي استهدفت التعرف علي أهم المعوقات التي تعوق إجراء البحوث التربوية في مصر، ومدي تأثيرها علي جودة البحث التربوي، وكيفية الاستفادة من نتائج هذه البحوث في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بتطوير التعليم وتحديثه في مصر. ولقد خلصت الدراسة إلي العديد من المعوقات لعل من أبرزها: عدم استفادة صانع القرار بنتائج البحوث التربوية الجادة عند وضع السياسة التعليمية في مصر مما ينتج عنه شعور الباحثين الجادين بعدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جودي ما توصلوا إليه من نتائج. فضل عن ضعف التعاون بين أجهزة الإدارة التعليمية والباحثين مما ينتج عنه عرقلة أو فشل الكثير من البحوث التربوية. (نعيم، 1989)

تعليق عام علي الدراسات السابقة:

- أكدت معظم الدراسات السابقة علي أهمية الدور الذي يؤديه المثقفون في قيادة دفة التغيير داخل المجتمعات.
- اتفاق معظم الدراسات علي أن علاقة المثقف بالسلطة السياسية كانت وما زالت يعتريها بعض التوترات، مما يثير إشكاليات كبيرة.
- معظم الدراسات السابقة أكدت علي أن جميع أنظمة التعليم القومية ترتبط بعلاقات تأثير وتأثر بالمضامين السياسية السائدة في المجتمع بوجه عام، وبعناصر القوي والسلطة المسيطرة بوجه خاص. فالأنظمة التعليمية تعكس صيغ الأوضاع السياسية السائدة في المجتمع، وهذه الحقيقة قائمة علي مستوي المجتمعات المتقدمة والمختلفة علي السواء.
- استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة في التأصيل لقضية المثقف في إطار إشكالية علاقته بالسلطة، وكذلك أهم العوامل التي تحد من مشاركته وفعاليته وانعكاسات ذلك علي صنع السياسة التعليمية في مجتمعنا.

سابعا: خطوات السير في البحث:

سوف يسير البحث وفقا للمحاور التالية:

أ- **المحور الأول**: الأصول التاريخية للعلاقة بين المثقف والسلطة.

ب- **المحور الثاني**: العوامل المجتمعية التي توثر علي علاقة المثقف والسلطة (النخبة التربوية والنظام السياسي).

ج- **المحور الثالث**: إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة.

د- **المحور الرابع**: انعكاسات هذه العلاقة علي بعض القضايا التربوية.

هـ- **المحور الخامس**: الروية المستقبلية لعلاقة تفاعلية بين النخبة التربوية والنظام السياسي.

وفيما يلي تفصل لكل محور من المحاور السابقة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحور الأول: الأصول التاريخية لطبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة:

هناك موقفان يحددان طبيعة هذه العلاقة، الأول: يري عدم الوفاق بين المثقف والسلطة، بينما يري الثاني: وجود مثل هذا الوفاق. وهذا يتبدئ علي النحو التالي:

1– العداء بين المثقف والسلطة:

بدأ الجفاء بين المثقف والسلطة في عهد الإغريق، حينما أجبر "سقراط" علي أن يتجرع السم أو العودة عن أفكاره التأملية، وتأملاته الفلسفية حول الكون والطبيعة، فقد اتهمته أثينا باقتراف جرم لا يغتفر، حينما كفر بالآلهة التي آمنت بها المدينة، وبمحاولة إثناء عقول شباب أثينا، ولم يكن القصد من هذه التهم إدانة "سقراط" شخصياً، والذي كان فيلسوفاً يونانياً ذائع الصيت، لا يزال كذلك، ولكن كان الهدف إدانة النشاط الفلسفي العلمي ذاته في أية جماعة سياسية سواء في أثينا أو في غيرها. (المشاط، 1995، 120).

فمن وجهة نظر المدينة تطاول "سقراط" علي آلهتها، والتي تعد حماة لقوانينها، ومن ثم صار مواطناً سيئاً أو ينبغي سحب المواطنة منه، وذلك أن جود مثل هذا الرجل في المدينة واستمرار ارتباطه بشبابها وناشئتها يجعل منه شخصاً مخرباً، من ثم لا ينبغي أن يستمر في المدينة، ليس لأنه خرق قوانين المدينة فقط، ولكن أيضاً لأنه رفض قبول المعتقدات الأساسية للمدينة، ليس لأنه خرق قوانين المدينة فقط، ولكن أيضاً لأنه رفض قبول المعتقدات الأساسية للمدينة، تلك المعتقدات التي جعلت من الممكن وجود أثينا. ولم يفعل "سقراط" – في الواقع – سوي البحث المتعمق في أمور الحجة، والقدرة علي الإقناع، وهذا هو مصدر الخوف الرئيس علي سلطة أثينا، من ثم لم يكن أمامها سوي أن تقنعه بالعدول عن أفكاره، ولن يتأتي لها ذلك، أو أن تتخلص منه بمحاكمته وإجباره علي تجرع السم. (المشاط، 1995، 121)

ولم يكن هذا هو الموقف الوحيد الذي أدي إلي الفصل بين المثقف والسلطة وعدم تدخل رجل العلم في الأمور السياسية، فقد رأي "ابن خلدون" أنه ينبغي علي العلماء من دون البشر الابتعاد عن السياسة ومذاهبها، ورأي أن الاشتغال بالسياسة من شأنه أن يحد من القدرة علي الإبداع العلمي، وفي تفسيره لتقدم الفرس العلمي وتخلف العرب في هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصدد ذكر "أما العرب فشغلتهم الرياسة في الدولة العباسية وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم والنظر فيه. (ابن خلدون، دت، 320)

ومما يؤكد أيضا قضية الفصل بين المثقف والسلطة ما حدث في المحنة لمسماة يمنحه (خلق القرآن) حيث توسلت الدولة بكل أجهزتها وجبروتها في حمل الناس علي القول بذلك لأسطع دليل عملي يبرهن علي أن تربية الأمة يستحيل أن تتأتي بقوة السلاح وجبروت السلطة، فقد كان الإمام "أحمد بن حنبل" علي سبيل المثال عالماً يفكر لا يملك سلطة القانون ولا قوة السيف والرماح، واستطاع أن يواجه قوة الدولة الغاشمة، فعذب وسجن، وبالرغم من تعذيبه داخل غيابات السجن لم يمتثل لأهواء الخليفة آنذاك، بل استمر علي رأيه في قضية خلق القرآن. فلما طوي التاريخ صفحة هذا العهد أصبح "أحمد بن حنبل" أحمد المربين العظام لسلوك الأمة، وكثر أتباعه في كل زمان ومكان. أما الحكام المستبدون برأيهم فقد أصبحوا في ذمة التاريخ ذكري مؤلمة. (علي، 1991، 165)

وقد استخدم بعض الخلفاء الموحدين سياسة التشدد والعنف مع الفقهاء المالكيين الذين لا يدينون بالولاء للموحدين، حتى يبجروهم علي اعتناق الفكر ألموحدي، وهذا ما قام بفعله "ابن تومرت" في نظامه الاجتماعي الذي استحدثه منذ المرحلة الأولي في حياة الدعوة، والذي كان يقضي فيه بتوزيع السلطات والمسئوليات علي هيئة الطبقات التي ابتكرها، ومن ثم فلم يدع مجالا للعلماء وغيرهم للممارسة نفوذهم وسيطرتهم علي شئون الدعوة. (رمضان، 1994، 92)

ولقد وصل الأمر حدته عندما قام بعض خلفاء الموحدين باتخاذ كافة الممارسات القاسية المتشددة ضد المذهب المالكي. ولكن هذه الممارسات لم تقض علي المذهب المالكي من النفوس التي تعلقت به أمدا طويلا، وذلك لأن مقاومة الفكر لن تأتي إلا بالفكر وليس بإحراق الكتب. فكم من كتب حرقت وظل تأثيرها في العقول مستمرا. (رمضان، 1994، 94)

إن عدم التوافق بين المثقف والسلطة بالصورة آنفة الذكر ترتب عليه مشكلة مؤداها أنه ليس هناك اتفاق حول شكل العلاقة بين الصفوة الفكرية من ناحية والسلطة السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ناحية أخرى، فهل يقتصر دورها علي التفسير والتنظير والتبرير، أم علي النصح والإرشاد ومحاولة الإصلاح والتغيير.

2- التوأمة بين المثقف والسلطة:

ومما يلاحظ من العرض السابق أن الفصل بين المثقف والسلطة لا يبدو أنه فصل تعسفي ولكنه فصل مصطنع، فقد دمج الفلاسفة والمفكرون بين العلم والسياسة سواء من حيث إعداد الحكام أو من حيث إدارة شئون الدولة.

فقد رأي "أفلاطون" أن محور المدينة الفاضلة هو التعليم، فالحكام يستمدون قوتهم من التعليم، أما الحكام غير المتعلمين فيخلقون نظماً سياسية عديمة الفضيلة، فالفضيلة هي المعرفة، كما أوضح "أفلاطون" أن هناك توافقاً وانسجاما بين الفسفة والمدنية (أي الدولة)، أو بين العلم والمجتمع. (المشاط، 1995، 122)

وإذ كان "أفلاطون"قد جعل العلم والمعرفة أعلى فضيلة في الدولة المثالية، فإن المفكرين المسلمين قد أعلوا من شأن العلم وجعلوه شرطاً رئيساً من شروط الإمامة، بل اعتبروه كذلك شرطاً من شروط أهل الاختيار. (عزام، 1986، 32).

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن بعض الخلفاء عمد إلي اختيار العلماء سفراء، فقد اختار "القادر بالله" "الماوردي" ليكون سفيرا بينه وبين بني بويه، ثم بينه وبين السلاجقة، فشارك السلطة في حل الأزمات. واختير كذلك لتولي القضاء في بلدان كثيرة وبعد رحلاته وجولاته عاد إلي بغداد ليقوم بالتدريس فيا عدة سنين. (مصطفي 1990، 55-56)

ولما كانت السياسة هي علم وفن الإدارة العامة للمجتمع، فهي تجد نفسها أمام واجب ذي شقين:

أولهما: أن توفر من الظروف الموضوعية في البيئة المجتمعية العامة ما يشكل الشروط الأساسية لنمو هذا الذي تستهدفه، تماماً مثلما نير في قيم مثل قيم الديمقراطية تحتاج بالمثل إلي مثل هذه الظروف الموضوعية المناسبة لها، حتى تستقر في ضمير قيادة المجتمع ومسلكها إيمان راسخاً بالتعددية، تعددية في الفكر وفي المؤسسات التي تصنع الفكر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي قنوات التعبير عن الرأي وفي بعض الضمانات الضرورية لحماية حرية الفكر إل غير ذلك من شروط أساسية. (علي، 1992، 11).

وثانيهما: أن تترجم الأهداف الكلية العامة إلي جملة من المواصفات التي لا بد أن تتسم بها شخصية المواطن، مما يحتاج معه إلي تنشئته وتكوينه عليها، بل وتدريبه عليها في المواقف الحياتية المختلفة منذ نعومة أظفاره حتى يشب عليها، وتصبح عادة له، متأصلة في سلوكه، وبالتالي يسلك وفقاً لها، لا لاعتبارها إلزاماً من السلطة، أو إملاء من تنظيم، وإنما التزاما من ذات نفسه، صادرة عن إيمان راسخ بأن هذه الديمقراطية مثلاً – هي ركن أساسي في تنمية الإنسان وفي تطويره ومده بمقومات القوة ودفعه إلي أفاق التقدم. (علي، 1992، 12)

وهذا الجهد بصفة خاصة هو جهد التربية بمؤسساتها المتنوعة والمتتابعة، هكذا توثق العلاقة بين الطرفين: السياسة والتربية، إذا صلحت السياسة صلحت التربية، وكذلك إذا صلحت التربية صلحت السياسة.

المحور الثاني: العوامل المجتمعية التي أثرت علي العلاقة بين المثقف والسلطة:

المتتبع لحركة التاريخ عبر العصور المختلفة منذ أقدمها حتى الآن يتبين الدور الكبير الذي قام به التعليم في كل عصر من هذه العصور. وليس ذلك إلا لأن العملية التعليمية لا تعمل متحررة من جميع القيود والضوابط، بل إنها تعمل في إطار سياسي، يتمثل في كل ما يتبناه النظام السياسي من قيم واتجاهات. فكل نظام سياسي ينظر إلي التربية بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة علي أنهما وسيلتاه الرئيستان اللتان يستعين بهما لإكساب الأفراد القيم والاتجاهات والمهارات التي تمكنهم من التكيف مع اتجاهات النظام القائم. (علي، 1997، 107)

ولقد شهدت العلاقة بين المثقف والسلطة فترات اتسم بعضها بالود المتبادل بينهما. والبعض الآخر اتسم بحالة من الانفصام بينهما نتيجة عدة عوامل ومتغيرات منها:

1- قواعد وتقاليد الممارسة السياسية في المجتمع.

2- الثقافة السائدة في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- التقدم العلمي والتكنولوجي.

4- العلاقة بين أعضاء الجماعة العلمية والمثقفة في المجتمع.

وفيما يلي تفصل مناسب لكل هذه العوامل كل عل حدة:

1- قواعد وتقاليد الممارسة السياسية في المجتمع:

بمعني هل تسمح هذه القواعد والتقاليد للمثقف بممارسة دوره في نطاق العملية السياسية؟ بعبارة أخرى ما المدى المتاح للمثقف لتقديم المشورة والخبرة العملية والرأي لمتخذ القرار؟ وإلي أي حد يتمتع بحرية عرض الآراء والأفكار وتوصيلها إلي دائرة القرار السياسي في المجتمع؟

في هذا الإطار سنجد أن هناك مجتمعات تسمح بدرجة متسقة للمثقف بأن يقوم بدوره بحرية ودون أية قيود، ومجتمعات أخرى تضع بعض القيود، ونمط ثالث يقدم نطاقاً محدداً أو ضيقاً لقيام المثقف بدوره، بل ويتعرض المثقف للعديد من الضغوط التي قد تصل في بعض الأحيان إلي تهديد حياته. (أبو عامود، 1994، 80)

وللتدليل علي ما سبق يعرض البحث بشكل مقتضب لبعض الأنماط المشهورة لعلاقة أصحاب العلم بالسلطة في العالم. (قرم، www.nidaasyria.org)

فمثلا نمط علاقة نظام الحكم الصيني بأصحاب العلم والكفاءات الذي اشتهر كمثال فعال لعلاقة نظام الحكم بأهل العلم. وهو النظام الذي جعل من المثقفين بتخصصاتهم المختلفة فئة من الموظفين الكبار في الدولة، مما سمح للحضارة الصينية أن تتألق علي مدي قرون طويلة في شتي أنواع الفنون والعلوم.

أما النمط الآخر المشهور عالميا هو النموذج الفرنسي الذي أسسه نابليون بونابرت بإنشاء العديد من المؤسسات العلمية والثقافية والقانونية تحت إشراف الدولة بهدف جلب أصحاب العلم والكفاءات داخل الحكم، وتأمين كل ظروف الحياة المستقرة ماديا، لكي يطوروا كل أنواع الفنون والعلوم لمصلحة الدولة والمجتمع.

واستكمالا لهذا العرض السريع، لابد من ذكر نمط الجمهورية الفرنسية الثالث، حيث تم توطيد العلاقة بين الدولة ومؤسساتها العلمية والثقافية والتربوية وبين أصحاب العلم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكفاءات والمربين وكبار أساتذة الجامعة الذين تمتعوا بمراكز مرموقة واستقلالية مادية ومعنوية وسياسية كبيرة للغاية.

2- الثقافة السائدة في المجتمع:

ونقصد بذلك هل هذه الثقافة تعلي من قيمة العلم والخبرة والمعرفة العلمية، أم إنها لا تولي اهتماما بمثل هذه الأمور، وتقوم علي أساس الأفكار الخرافية والعادات والتقاليد القديمة المتوارثة؟ ويقود هذا التساؤل إلي تساؤل آخر حول المكانة التي يتمتع بها أهل العلم والخبرة في المجتمع؟ هل هي مكانة مرموقة استنادا إلي ما يملكه هؤلاء من خبرات ومعرفة، أم أنها مكانة متدنية لا ترقي إلي ما يصبو إليه هؤلاء؟ وتبعاً لنوعية الثقافة السائدة في المجتمع بالمفهوم المتقدم، تتكون البيئة الاجتماعية والنفسية التي يعمل فيها المثقف، فتكون إما بيئة مشجعة له أو معوقة للقيام بنشاطه، ويمكن التعرف علي نوعية الثقافة السائدة، وما إذا كانت توفر البيئة المشجعة لنشاط الباحثين استنادا إلي مؤشر هام، وهو حركة العلماء وانتقالهم من مكان لآخر، فالمجتمعات الطاردة للعلماء تقدم نموذجاً للبيئة المعوقة لنشاطهم، والمجتمعات الجاذبة لهذه العقول تمثل البيئة المشجعة لنشاطهم. (الموصللي، 2001، 123-140)

3- درجة التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع:

كلما خطا المجتمع خطوات واسعة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي توافرت لديه العناصر القدرة علي العلماء المتخصصين في المجالات المختلفة، والقادرين علي تقديم الخبرة والمعرفة لصانع القرار بخلاف المجتمعات المحدودة التطور في هذا المجال التي لا تتوافر لديها الأعداد الكافية من الخبراء المؤهّلين للقيام بالدور المطلوب، ومن ناحية أخرى يكون الوزن النسبي للعلم كقيمة في هذا النوع من المجتمعات محدود مقارنة بالمجتمعات المتقدمة علمياً، الأمر الذي يجعل إمكانية الاستعانة بأهل العلم والخبرة من جانب صانع القرار في المجتمع محدودة الاحتمال. (توفلر، 1995، 83)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4– العلاقة بين أعضاء الجماعة العلمية والمثقفة في المجتمع:

بمعني هل العلاقة بين أعضاء الجماعة العلمية والمثقفة هي علاقة تصادمية تنافسية، أم إن ها علاقة تقوم علي أساس الاحترام والتقدير والحوار المتبادل فيما بين أعضاء هذه الجماعة؟

وفي تشخصيها لأهم العوامل التي تساعد علي فاعلية الجماعة العلمية بوجه عام والتربوية بوجه خاص، تلفت "بثينة عبد الرؤوف" النظر إلي أهم هذه العوامل فيما يلي:

1- المكانة الاجتماعية التي يشغلها أعضاء الجماعة – بمعني رأس المال والتأييد العام الذي يساندها، ويمكن تحريكه بصرف النظر عن سياساتها – حيث يلاحظ أن هناك جماعات لا تملك فقط شرعية المشاركة في صنع القرار، ولكن أيضا لها ميزة خاصة في تحديد نتيجة تلك العملية.

2- التجانس والتماسك الداخلي للجماعة، حيث ينبغي توافر الحد الأدنى من الاتفاق بين أعضائها حول الأهداف وفرص الوصول إليها. ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تساعد الجماعة علي ممارسة نفوذها وتأثيرها علي جهاز صنع القرار بنجاح. (رمضان، 2007، 16-17)

ويبين "أحمد زايد" أن قوة الجماعة المهنية لا ترتبط فقط في أنها تعمل عن قرب في تنفيذ القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية للدولة، ولكن تتبع أيضا من قدرتها علي توجيه سياسات الدولة أو التأثير عليها عبر وسائل النضال النقابي. لذلك إذا كان لها نقابة قوية قادرة علي طرح برامج نضالية من أجل التأثير في السياسات العامة، فإنها تتحول إلي جماعة فاعلة ضاغطة قادرة علي إفراز نخبة مهنية متميزة. (زايد، 2005، 58)

ويركز "سعيد إسماعيل علي" البؤرة علي الجماعة التربوية مؤكدا علي أن مصدر قوة هذه الجماعة يتأتى من خلال اعتصامها بحبل واحد من الأهداف المتفق عليها ، فمثل هذا الاعتصام يكسبها قوة تأثير وقدرة علي العمل والإنتاج، وأن يعي كل مسئول عن أي فرع من فروع المعرفة التربوية أن الجميع في خندق واحد، وأن أي وهن يصيبها لابد أن يعود عليه. وألا يظن أنه ناج من خلال يصيبها وأنه يستقوي بها ولها. (علي، 2006، 70-71)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يمكن القول، بأن سيادة النمط التنافسي بني أعضاء الجماعة العلمية والمثقفة يضعف من قدرتهم عل الفعل والتأثير في علاقتهم مع النظام السياسي، أما العلاقة التي تتسم بالتكامل والود والاحترام، فتتيح وزناً أكبر وقدراً أكثر اتساعاً من الفعل والتأثير. (أبو عامود، 1994، 83)

مما سبق يتضح أن العلاقة بين المثقف والسلطة، تظل رهنا بمدي تأثير العوامل السابقة، بحيث يمكن القول بأنها – أي هذه العلاقة، تمثل إشكالية، تحتاج إلي التقصي والتمحيص بقصد دراسة كنيتها والوصول إلي صيغة يرتضيها الطرفان أي المثقف والسياسي.

المحور الثالث: إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة:

بادئ ذي بدء – فإن أي حديث عن علاقة المثقف بالسلطة – يعني في أطوائه الحديث عن النخبة التربوية المشاركة في صنع السياسة التعليمية، والناقدة والمنفذة لها وكذلك المشاركة في ربداء الرأي في كل ما يخص النظام التعليمي.

تتسم العلاقة بين المثقف والمجتمع بأنها من النوع الجدلي بمعني أن كلاً منهما يؤثر في الآخر. فليست العلاقة بين المجتمع والمثقف علاقة عامل مستقل وعامل تابع كما في الرياضيات، باعتبار أن المثقف نتاج مجتمعه لزنه فرد في مجتمع، فالمثقف يتأثر بما يحمل المجتمع من قيم سلبية أو إيجابية وبما يوجد فيه من تعقيدات، فالمفترض أن يقف المثقف موقفاً سلبياً أمام القيم السلبية في المجتمع، ينقدها ويحاول تغييرها، كما يفترض أن يقف موقفاً إيجابياً من القيم الإيجابية لنشرها والعمل من خلالها. كما يمارس المثقف أفعالاً تجاه المجتمع توصف بالتمرد. ومع هذا يوفق المثقف في أداء هذه الأفعال والأدوار التي تخصه وقد لا يوفق.

ولكن الواقع يشهد أن ما يسطر أحياناً من أن هناك علاقة مثالية بين المثقف والمجتمع ليس صحيحاً، فهناك عدد من التوترات يسهم فيها أحياناً بعض المثقفين وأحياناً أخرى يسهم فيها المجتمع أفراداً وجماعات (العليو، 2005، 4)

وهذه القضية لا تبرز غالبا إلا في المجتمعات النامية، والتي تحتاج أنظمتها السياسية إلي نوع من الشرعية عن طريق التبرير الأيديولوجي لها نظرا لأن الشرعية الدستورية تنقصها، حيث أن بضعها يأتي إثر انقلاب عسكري، أو نظام ملكي، أو حكم تسلطي يعتمد علي الطبقة، أو نظام قبلي عشائري يقوم علي مبدأ التوريث في الحكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنا تنشأ الحاجة إلي ثقافة السلطة من أجل إقناع الناس بشرعيتها واختياراتها السياسية، وهي ثقافة تابعة للسلطة تدور في فلكها حتى لو غيرت السلطة اختياراتها من النقيض إلي النقيض.

ويرجع عبد الله عبد الدايم ابتعاد المثقفين عن المجتمع لأسباب عدة: منها أن تجاوب المجتمع مع المثقف رهن بقدرة هذا المثقف عن أن يفصح عما يختلج في أعماق ذلك المجتمع، ونزعة المثقفين بالاهتمام بالآخر (الغرب)، وعدم اضطلاع المثقفين بدورهم التغييري والتنويري، وغياب الرؤية الحضارية الشاملة لدي كثرة المثقفين وتشتت المثقفين وعجزهم عن تكوين قوة ثقافية متكاملة مترابطة. (عبد الدايم، 1995، 163)

بينما يرجع ابتعاد المجتمع عن المثقفين لأسباب عدة منها تشوه المجتمع العربي وأمراضه، وسيطرة بعض أنماط الفكر الديني التقليدي المتخلف الذي ولدته عصور الانحطاط، والمستوي الثقافي الضحل للكثرة من أفراد المجتمع العربي. (صايغ، 1995، 9)

ولعلنا لا نأتي بجديد حين نقول إن المثقف العربي، يعيش اغتراباً من نوع خاص، بحكم المرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة. إن دوره لا يزال مغيباً في معظم الأقطار العربية. وحتى في الأنظمة العربية التي تتبني التعددية والنظام الدستوري المؤسساتي، فإن النخبة المثقفة إما موجودة وكسيحة، وإما مغيبة تماماً وغير موجودة. وفي معظم أنحاء الوطن العربي فإن الدور المطلوب منها من قبل السياسي لا يتعدي المشاركة في نسيج قصائد المديح وبيانات الرثاء وإعلانات المناسبات ومقولات الشجب والاستنكار والإدانة.

ويشير "محمد حافظ دياب" إلي أن هناك أزمة في علاقة المثقفين بالسلطة من خلال ثلاث مستويات لهذه الأزمة. (دياب، 2004، 45-46)

أولها: في علاقة المثقفين بالدولة وتوزيع الطلب للعمل الفكري، حيث يبدو خطاب الأزمة الذي ينتجوه مكرساً لإظهار أو إخفاء مواضع الخلل في ممارستهم المهنية، إضافة إلي الإستراتيجيات الجماعية أو الفردية التي يتبنونها لمواجهة هذه المواضع. وبعبارة أدق ما يترتب عن كيفية لجوء هؤلاء المثقفين إلي تعويض تدني ظروف عملهم ومعيشتهم، إثر إخلال الدولة بالتزاماتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثانيهما: في علاقتهم بممارستهم الخاصة، حيث يشهد خطاب الأزمة علي إعادة تركيب الأدوار التقليدية للمثقفين في المجتمع أو تلك التي يطالبون بالاضطلاع بها، مما يتيح لأصحاب هذا الخطاب التعبير عن مسارهم الاجتماعي، ومفضلة الأزمة الخاصة بالمهنة، علي تلك الشاملة التي تطول البني الاجتماعية، وبيان كيف أن الأزمة الوظيفية للمثقفين، هي في وقت واحد مبدأ أزمة مشروع المجتمع وتعبئته.

وأخيراً: في العلاقة بالآخر، داخل المجتمع الذي يحيا المثقفون في كنفه، حيث يشهد خطاب الأزمة علي توليف أنماط الشرعية التي يستطيعون أن يتسلحوا بها إزاء المنافسة التي يفرضها عليهم المثقفون الجدد، أي الإسلاميون.

ويضيف "تركي الحمد" أن مشكلة المثقف العربي تكمن في أنه لا يتغير مع المتغيرات، ولا يحاول أن يفهم هذه المتغيرات، فرغم كل ما حدث ويحدث علي الساحة السياسية والاجتماعية، فإن المثقف العربي غالباً لا يعيد النظر في مسلماته الفكرية، ملقياً باللوم علي كل شيء إلا المسلمات، وهي في الحقيقة أحد آليات الدفاع عن الذات في وجه المتغيرات التي تهدد الوصاية والنخبوية، عنه (الحمد، 1998، 15)

ويؤكد ؛نبيل صالح" أن الفقر المادي دفع الكثير من مثقفينا إلي البحث عن ظهر يساندهم مادياً وسياسياً، وهنا كانت بداية مرحلة السقوط والانهيار، في أنهم أصبحوا قابلين للاختراق والاستمالة والتطويع من قبل الآخر، وقد استطاعت السلطة الأمنية فعل ذلك، وانطلقت لتقوم بتفكيك مختلفة المشاريع والنشاطات والإنتاجية المعرفية للمثقفين. (صالح، 2007، 12)

ونحن عندما نذكر هنا حالة الضعف الشديد التي تعتري مثقفنا العربي نؤكد علي التأثير السلبي الكبير لحالة الفقر أو التفقير علي توجهات المثقف وأهدافه ومشاريعه وخياراته العملية. وقد كان ذلك نتيجة حالة الانهيار الاقتصادي العام الذي سيطر علي كثير من دولنا العربية، وأدي إلي إفقار العامة والمثقفين الفاعلين عبر تشتيتهم وبعثرة طاقاتهم الإبداعية، حيث نجدهم يبحثون عن اللقمة قبل الكتاب. من هذه الوجهة استطاعت الدولة الأمنية أن تحكم القبضة علي المثقف وتحوله في نهاية المطاف إلي رقم مستخدم تحت إمرتها. وقد أثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا بطبيعة الحال علي الوظيفة التي يقوم بها المثقف في المجتمع، حيث أصبح في كثير من الأحيان خارج نطاق الخدمة.

ويطرح "أحمد مجدي حجازي" إشكاليتين تحد من قدرة المثقف علي تحقيق الدور المنوط به. (حجازي، 2001، 53)

الإشكالية الأولي: تتعلق بالعلاقة بين المثقف والجماهير، فإذا تأملنا هذه العلاقة في المجتمع العربي نلاحظ أن هناك انفصالاً شبه تام بين من يطرح "سلعاً ثقافية" وبين من هو مجبر علي استهلاكها، لا لأنها السلع الحضارية الملائمة لواقعه، بل لأنها السلع المتاحة له، كما زننا نلاحظ أيضاً أشكالا من الوعي لدي الجماهير تتراوح بين الغياب العقلاني التام والحضور غير الواعي، ففئة تستهلك بوعي، وثانية بتلقائية وعفوية، وثالثة تستهلك بشكل أعمي. ويرج هذا التجزؤ إلي ما يمكن أن نطلق عليه "تخبوية الثقافة".

والإشكالية الثانية: تختص بالعلاقة بين المثقف والسلطة أو رابطة المثقف والوالي، إذ يدل واقع المجتمعات العربية علي التناقض بين موقف المثقف من نظام السلطة التقليدي أو الديكتاتوري أو الديمقراطي المظهري في المجتمع العربي. فمن الملاحظ تأرجح المواقف الأيديولوجية للمثقفين ورجال الفكر الاجتماعي العربي من المنظمة الاجتماعية – السياسية في الوطن العربي. بل إن مواقف المثقفين من الأزمات التي يمر بها المجتمع لا تتم في إطار موضوعي وابتكاري متجدد وإنما في إطار ذاتي أو قل مصلحي في كثير من الأحيان.

ويري "محمد جمال طحان" أنه لا يمكن تجسير الفجوة بين المثقف والسلطة بصورة عامة والسياسة بصورة خاصة التي يمثلها الحاكم، حيث يميز بين المثقف بفتح القاف والمثقف بكسرها، وذلك أن الأخير لا يمكن أن يكون مع السلطة لأنه هو الذي يقرأ الواقع وينقذه، ثم يعيد تشكيله عبر أسئلة الوجود المقلقة، ناشدا التقدم، ومن ثم فهو دائم الوجود مع الجماهير معارضا فاعلا يتخذ موقفا ويدافع عنه. (طحان، 2002، 21)

واتكاءً علي ما سبق تتعدد صور ونماذج العلاقة بين المثقف والسلطة، وتتعدد أيضاً صور المثقف. فقد تأخذ هذه العلاقة منحي وصاية المثقف علي المجتمع، وقد تأخذ منحي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاركة وتعاون المثقف مع المجتمع، وقد تأخذ منحي تبعية المثقف للمجتمع. وقد فشل النموذج الأول، وهو ما يطالب به بعض المثقفين إثر انتقادهم ممارسة المثقف الوصاية علي المجتمع بطلب رفع وصايته عن المجتمع والجماهير. وهم محقون في هذا بشرط ألا يؤدي هذا إلي انهيار العلاقة بين المجتمع والمثقف، بمعني أدق أن تتم إعادة صياغة هذه العلاقة مجدداً وفق الموضوعية والظروف الحالية. ومن المؤكد فشل النموذج الثالث لأنه نموذج مقلوب للنموذج الأول. فهو ينفي أو يعدم ما توصل إليه المثقف من رؤى ومعرفة لتوظيفها لأجل خدمة الشأن العام في المجتمع، ويبقي النموذج الثاني هو الأفضل بين النماذج الذي يمكن وصفه بأنه ديمقراطي. وهذا يمثل الشرط الضروري في حساب علاقة المثقف بالمجتمع، بأن يكون هناك قدر من الاستقلالية لدي الطرفين، لا فقط كما يطالب بعض المثقفين أن تكون للمثقف استقلالية عن المجتمع الذي ينتمي له. فكذلك للمجتمع الحق أن يكون له قدر من الاستقلالية عن المثقف.

وهذا القدر من الاستقلالية يحمي ويخدم الطرفين فلا يبخس المثقف قدرته علي الفعل أو يجعله تابعاً من دون وعي المجتمع ومتطلباته، ويحمي المثقف من أخطاء قد يقع فيها المجتمع فعلاً أو أن المثقف يري باعتبار موقعه وخطابه أن المجتمع قد يقع فيها. (أبو عامود، 1994، 80-81)

وثمة تصنيفات متعددة للمثقف العربي، منها ما يذكره "بو علي ياسين" حيث حدد سبع فئات من المثقفين وهي (ياسين، 2006، 26-27)

1- فئة تعبر عن التوجهات الرجعية للطبقات العليا.
2- فئة متنورة من الطبقات العليا ما تزال تحمل شيئاً من مسئولية قيادة المجتمع.
3- فئة تمثل شريحة من الطبقات الوسطي والدنيا المرتبطة بالطبقات العليا النازعة إلي التسلق الطبقي ومنها تكونت البرجوازية الجديدة.
4- فئة ذات أيديولوجية وسطية ومواقف مستقلة بين اليمين والبورجوازي الارستقراطي واليسار البولوتياري.
5- فئة من الطبقات المتوسطة ذات توجه يساري منحاز إلي الطبقات الدنيا.
6- فئة تضم مثقفين اشتراكيين من أصول أرستقراطية ورأسمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- فئة تنتسب إلي الطبقات الدنيا واقعاً وفكرا.

ويطرح "فيصل دراج" روية تصنيفية تاريخية للمثقف العربي. حيث يصنف المثقفين العرب إلي: (دراج، 2008 17-22)

1- **المثقف التنويري الكلاسيكي**: حيث يمتد السياق التاريخي للمثقف التنويري الكلاسيكي من بدايات العقد الرابع من القرن التاسع عشر. ويندرج تحت هذا النوع من المثقفين جمهرة واسعة من المفكرين الموزعين علي مصر وبلاد الشام والمغرب العربي أمثال طه حسيين ومحمد عبده وفرح أنطون وسلامة موسي وشبلي شميل. والسؤال الضروري: ما شكل الشرعية التي قام عليها الخطاب الثقافي التنويري؟ جاءت الشرعية من الوازع المعرفي – الأخلاقي، الذي يأمر المثقف الأخلاقي بالتمرد علي واقع اجتماعي ظالم، ينتج ويعيد إنتاج ثنائية المعرفة والسلطة والتي تقابلها ثنائية الجهل والخضوع.

2- **المثقف العقائدي**: تزامن صعود المثقف العقائدي، مع صعود التيارات القومية والماركسية والتي واكبت تغيرات سياسية عالمية، مثل هزيمة النازية وانتصار الاتحاد السوفيتي السابق. اتسم هذا المثقف باندراجه في أحزاب عقائدية وعمل علي تأسيسها وكافح من أجل وصولها إلي السلطة. ونتيجة عدة معوقات انتهي "الحزب العقائدي" الذي أسسه المثقفون إلي سلطة تتوجس خيفة من الثقافة والمثقفين. وسواء كان هذا المثقف سلطويا، بسبب قناعته النظرية، أو انتسابه إلي السلطة والعمل في أجهزتها، فهو مختلف كل الاختلاف عن المثقف السلطوي.

3- **المثقف السلطوي**: ظهر هذا المثقف بعد إخفاق المشاريع القومية. وقد انبهر بالتقرب من السلطة، حيث التقرب منها مكسب ومنفعة. وأن المعرفة في ذاتها سلطة تجسر الطريق إلي السلطة، وأن الحياد الزائف سلطة بين سلطات أخرى، وظيفته إنتاج خطاب معرفي محايد مدركا أن تغييب الشأن العام مطلب سلطوي مرحب به، والتخلي عن دور الثقافة التحريضي تبرير للقائم وتسويغ له.

4- **مثقف السوق**: هو مثقف احترافي منفتح علي السلطة وهو يندرج في قانون السوق. مرتهن في الحالتين بمصلحته الخاصة، وظيفته تقديم حلول نظرية مريحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنوانها العمومية الفكرية، طالما أن التعميم تجهيل، وأن التجهيل فضيلة من لافضائل له.

وهكذا تظل العلاقة بين السياسي والمثقف تحمل في أجوائها إشكاليات متعددة، فالمثقف هو الضمير الواعي المعبر عن الأمة ومهمته بالتالي، هي تقديم إضافات جديدة كل يوم علي صعيد العلم والفكر. والسياسي حارس لما هو قائم، ومحافظ عليه. إن لديه عور دائم بالخطر والمسئولية، فهو الذي عليه أن يتصدي بشكل مباشر للبراكين والعواصف، التي ربما تتيه في زحمتها هيبته وسلطته. أما المثقف فإن وظيفته البحث عما هو جديد، وبطبيعته فإنه يرنو دائماً للالتحام بالحقيقة وبالمطلق، إن مهمته باختصار هي الكشف باستمرار عن قوي خلافة جديدة في الكون والطبيعة والإنسان، وإجراء تغيرات جذرية بشكل مستمر علي منظومة القيم والأفكار السائدة، وصولاً إلي حالة أرقي وأكمل.

لكن الذي لا شك فيه أنه مهما اختلفت الرؤى والأفكار. فإن السياسي والمثقف يسيران في خطين متوازيين، حتى وإن اتسمت العلاقة بينهما بالتضاد والتنافر ووجود كليهما ضرورة حضارية واجتماعية. لا غني عنهما. فمهما تكن نقاط التضاد والتباعد بينهما، فإن كليهما بحاجة إلي الآخر، لا يمكن للمثقف أن يبقي أحلامه معلقة في الهواء. بالتأكيد يمكنه أن يحول أحلامه إلي نظريات ومناهج للفكر والعمل، ولكنها كي تتحقق إلي واقع فلابد من سياسي يؤمن بها ويحتضنها ويعمل علي ترجمتها وتحويلها إلي أمر واقع. وهنا يبرز سؤال: ما انعكاس هذه العلاقة علي بعض القضايا التربوية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الرابع: انعكاسات العلاقة بين المثقف والسلطة علي بعض القضايا التربوية:

تتبدي انعكاسات هذه العلاقة من خلال البعدين التاليين:

أولاً: صناعة السياسة التعليمية في ظل السياسة العامة للدولة:

قبل الحديث عن علاقة السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة سوف نتناول باختصار التفسيرات المختلفة حول علاقة التربية بالمجتمع، حيث تمثل هذه التفسيرات الأرضية العلمية التي يمكن من خلالها فيهم طبيعة هذه العلاقة وما الصورة المثلي لبنائها؟

إن البحث التفسيري للعلاقة القائمة بين التربية والمجتمع يسفر عن طرح مفهومات ورؤى ذات بعد سياسي واضح، إذ يقف خلق هذه التفاسير والرؤى فكر سياسي يطرح علي استحياء أحياناً وبصورة واضحة أحياناً أخرى. وبصورة مغلقة بأغلفة تربوية في أحيان أخرى وفيما يلي أربعة مذاهب تفسيرية جميعها يعني بصورة جلية بالبعد السياسي للمسألة التربوية. (السنبل، 2005، 11-14)

1- المذهب الأول: التربية تصنع التغير:

يري أصحاب هذا لمذهب أن التربية متمثلة بمضامينها ورؤاها وتوجهاتها قادرة علي إعادة صياغة المجتمع. وإن التربية – والتربية وحدها – هي التي تمكن من قيام عصر جديد. فلاسفة مربون كبار أمثال: أفلاطون، وروسو، وبستالوتزي، وأوري، والمربي السويسري فيريير، وروجرز، ولوبرو يؤيدون بشدة قدرة المؤسسة التربوية علي صنع التغيير لمجتمعي وتوجيهه، ويرون أن إصلاح المؤسسات الاجتماعية ينبغي أن يمر من خلال إصلاح التربية. وهؤلاء جميعا تحليل كتاباتهم يربطون بين المسألة التربوية والاجتماعية والسياسية.

2- المذهب الثاني: التربية تابع للمجتمع ودورها في تحقيق الوفاق الاجتماعي:

من أنصار هذا المذهب "دور كايم" فوفق تصوره فرن المدرسة مؤسسة محافظة دورها تابع للمجتمع ووظيفتها الأساسية تكييف الجبل الناشئ وفق المتصورات المتفق بشأنها أو حتى المفروضة سلطويا. يذهب دور كايم بعيداً في تصوراته حيث يري العلاقة بين المعلمين والدارسين لا تختلف في طبيعتها عن العلاقة التي يقيمها المستعمرون مع المستعمرين. ويري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثير من النقاد لهذه النظرية أنه يقف خلفها أهداف سياسية رامية إلي ديمومة الوضع الراهن ومجاراة النخب الحاكمة

3- المذهب الثالث: التربية هيمنة اجتماعية:

من أنصار هذا المذهب "ماكس فيبر، ويري أن التربية هي أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي يملكها المجتمع إن لم تكن أداته الرئيسية، وأنها تستعمل بهدف كبت الظواهر السلوكية غير المرغوب فيها اجتماعياً، ومنع وقوعها، علي حين أن أجهزة القسر الأخرى تتولي قمع جميع الظواهر بعد استفحالها.

4- المذهب الرابع: المدرسة الراديكالية:

من أنصار هذا المذهب ؛باولو فريري"، و"إيفان إيلتش"، حيث ينتمي أصحاب هذا المذهب إلي الفكر الماركسي الراديكالي المتمحور حول نظريات الصراع الطبقي. فهي تري أن المجتمع صراع بين طبقات حول أهداف كل طبقة والنظرة الإجمالية للحياة. فالإنسان لا يتعاون مع أخيه، بل الطبقة المسيطرة تستغل كل الطبقات، والدولة أداة قهر لطبقة وتدعيم لأخرى، والطبقة الحاكمة تستعين بالمؤسسات لتحقيق الاستغلال.

بنظرة فاحصة لهذه المذاهب الأربعة، يمكن القول بأنه وفقاً للمذهب الأول فإن التربية ينبغي أن تكون هي الموجهة للمجتمع وموجهة أيضاً للقيادة السياسية، بحيث يستعان برأي النخبة التربوية في وضع السياسة التعليمية وفقا لمعايير مدروسة تراعي مصلحة المتعلم والمجتمع.

أما بالنسبة للمذاهب الثلاثة الأخرى، فيمكن القول بأن السياسة العامة للدولة هي التي تقر السياسة التعليمية دونما الاستعانة برأي النخبة التربوية ودورها هنا هو الدور المهيمن أو المسيطر، وما علي النخبة التربوية إلا مباركة هذه السياسة بصرف النظر عن إيجابياتها وسلبياتها.

ولما كانت السياسة العامة يمكن تعريفها بأنها فن إدارة المجتمع في ضوء معطيات الزمان والمكان بما يكفل تحقيق الأهداف الاجتماعية في الحاضر والمستقبل، فإن السياسة التعليمية هي عملية تحديد الاتجاهات والإستراتيجية والخطط الفعالة للأداء التربوي بما يكفل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف التربوية الصادرة من الفلسفة التربوية الاجتماعية. (علي، 1991، المقدمة)

والسياسة التعليمية كعملية تمر في مراحل ثلاثة: مرحلة صياغة السياسة التعليمية، وفي هذه المرحلة تسن التشريعات التعليمية التي تعبر عن المتغيرات الحالية والمستقبلية، وتحقق الأهداف التربوية العامة، والمرحلة الثانية هي مرحلة تبني السياسة التعليمية، وإقرارها وتحويلها إلي إستراتيجيات عمل مخطط ومناهج وبرامج ومشروعات محددة، والمرحلة الثالثة هي مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية، وهي مرحلة عملية إجرائية لتنفيذ اتجاهات وإستراتيجيات وخطط السياسة التعليمية عن طريق المؤسسات التعليمية ذات الصلة، ومتابعتها وتقويمها. (علي، 2003، 4)

وهذا المفهوم للسياسة التعليمية يستند إلي عدة أسس. (علي، 1992، 12)

الأساس الأول: أن السياسة التعليمية التي تتصف بصفة الشمول والتكامل هي التي تستند إلي روية تربوية واجتماعية واضحة الملامح والسمات.

الأساس الثاني: أن تكون ذات أهداف تربوية، وأن تخدم الأغراض التربوية الحاضرة والمستقبلية للنظم التعليمية بها، وهذا يعني ألا تتدخل الأغراض السياسية في توجيه السياسة التعليمية الوجهة التي ترضاها، وبذلك تنحرف بالمسار التعليمي عن الفلسفة الاجتماعية والفلسفة التربوية والأهداف العامة، التي جاءت السياسة أصلاً لتعمل علي تحقيقها، وهذه ليست دعوة لجمود السياسة التعليمية، ولكنها دعوة إلي الحركة حول محور ثابت، هو هوية المجتمع، وذاتيته الثقافية التي ينبغي ألا تتعرض للذوبان، مع الأخذ في الاعتبار المطالب السياسية كالتوجه نحو الديمقراطية وتوعية الناشئة بأهميتها وبالمعلومات والمهارات اللازمة لممارستها، والاهتمام بالمطالب الاقتصادية وحاجاته.

والأساس الثالث: أن تكون قائمة علي قاعدة من المعلومات والبيانات والمعارف ذات الأثر في النسيج التربوي الذي تعمل السياسة من خلاله، وأن تكون هناك دراسة للمجال الاجتماعي والتربوي الذي توضع له السياسة، وبذلك يتمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضعو السياسة التربوية من فهم الحاضر وتصور المستقبل وتحديد الاحتمالات أو اقتراح البدائل في ضوء التحديات المعاصرة.

أما الأساس الرابع: أن تكون السياسة التعليمية مقبولة من النسيج الاجتماعي والتربوي الذي تعمل السياسة في مجاله، وأن تكون مقبولة من الجماهير التي وضعت لها، وأن تكون عادلة وأن تتكامل مراحل النظرية فيها مع مراحل التطبيق واتخاذ القرارات.

ولقد أشار "محمد سيف الدين فهمي" إلي أن هناك بعض النماذج التي تعكس حالة الانفصال بين السياسة التعليمية والسياسة العامة في مصر وهي:

- **النموذج الأول**: كأوضح ما يكون في علاقة التعليم بالتنمية، فسياسات التعليم في مصر علي سبيل المثال تؤكد دائماً علي دور التعليم في عملية التنمية، ولكن يبدو أن هذه العلاقة مفقودة، وعادة ما يحمل التعليم أوزار عملية التنمية، ويستند النقد للتعليم بأنه لم يسهم في عملية التنمية، وأنه لم يستجب لمطالبها. (فهمي، 1992، 24)
- **النموذج الثاني**: يظهر واضحاً جلياً في قضية الأولويات التي تعطيها الدولة للقطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية المختلفة، ويعبر عن هذه الأولوية بكمية الأموال المرصودة في ميزانيات الدولة أو الخطة لهذا القطاع أو ذاك، فالإنفاق علي قطاع الدفاع أو غيره في ميزانية الدولة يعني اهتماماً خاصاً بقطاع الدفاع أو غيره لاعتبارات سياسية، أما قطاع التعليم – كما تشير وقائع بعض الإحصاءات – لا يحصل علي نصيب عادل من ميزانية الدولة، أو الدخل القومي يتكافأ مع قدره وأهميته وحاله، فسياسة الدولة المعلنة تؤكد علي أهمية العنصر البشري في دفع حركة التنمية وهذا ما يظهر في الخطاب الرسمي، وبعض الإحصاءات تشير إلي سوء في حال العملية التعليمية. (مدكور، 2002، 13)
- **النموذج الثالث**: ارتباط سياسة التعليم ببعض الممارسات السياسية، وهذه تبدو في نظام تسلسل السلطة التعليمية، وعلاقة السلطات التعليمية بمراكز الخبرة، والبحث ممثلة في الجامعات وكليات التربية بالذات، فنظام تسلسل السلطة يحكم عادة أسلوب التوجيه، فالتوجيهات عادة ما تصدر من السلطة الأعلى وإلي السلطة الأدنى، فالوزير يأخذ توجيهات من السلطة الأعلى ممثلة في رئيس الدولة، وسرعان ما تسري التوجيهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يصدرها الوزير إلي السلطات الأدنى، وفي ظل هذا النمط يصعب أن يكون هناك تبادل حر للآراء أو تبادل في الفكر، ولكن ما يختمر في ذهن القيادة السياسية أو تؤمن به يجد طريقة سريعاً للتنفيذ.

- **النموذج الرابع**: ارتباط سياسة التعليم ببعض الممارسات السياسية يبدون فيما يؤديه التعليم المصري ومن دور في تكريس النمطية والنمذجة والأحادية، معرفة وسلوكاً وتوجيهاً، فإن ذلك ما كان له أن يستمر ويتدعم لولا أن البنية السياسية للنظام، رغم ادعاءاتها بالتعددية والليبرالية، ما زالت تكرس الصوت الواحد، وما زالت آليات العملية الديمقراطية تمارس بشكل ينم عن إرهاب فكري وتوجه أحادي. (مدكور، 2002، 16)

ويؤكد "رمضان أحمد عيد" علي نفس المعني، حيث توصل إلي مجموعة من النتائج في إطار حديثه عن السياسة التعليمية واتخاذ القرار من أهمها. (عيد، 1992)

كثرة التشريعات التربوية ولكنها تفتقد إلي المرونة والاستمرارية.

استئثار السلطة التنفيذية بسن التشريعات التربوية.

غياب مشاركة التربويين في تقرير السياسة التعليمية.

ويشير "عزت عبد الموجود" في نفس السياق إلي وجود فجوة وجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية متمثلة في: (عبد الموجود، 2002)

- ضبابية السياسة التعليمية، وذلك لافتقادها للأساس المعرفي والمعلوماتي.
- اقتصار صانعي السياسة التعليمية علي أهل الثقة وليس أهل الخبرة، حتى يعملوا علي خروج النظام السياسي من المآزق التي يتعرض لها، يجملوا وجهه أمام الجماهير.
- اهتمام صانعي السياسة التعليمية بإيجاد الحلول السريعة لمواجهة الضغط الجماهيري دون الرجوع للمتخصصين في المجال.

ويتفق "يوسف صلاح الدين قطب" مع الرأي السابق من خلال بحثه المعنون "متطلبات عملية تطوير التعليم – حتمية الاستعانة بالبحوث التربوية"، حيث توصل إلي أنه بالرغم من وفرة الإنتاج في البحوث التربوية إلا أنها غير فاعلة في حل مشكلات التعليم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصري والعمل علي تطويره. كذلك عدم وجود اتصال بين القائمين علي البحوث التربوية ومتخذي القرارات المصيرية بشأن التعليم في مصر. (قطب، 1996)

وأخيراً تلفت "منار محمد بغدادي" النظر إلي أن عملية صنع السياسة التعليمية في مصر قد استمت بمجموعة من الخصائص والسمات التي أثرت علي قدرة النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات التربوية للمجتمع ومنها مركزية صنع القرار، وعدم الاستقرار الذي يرجع إلي ارتباط التغير في السياسة التعليمية بشخص وزير التعليم لا بمؤسسة بحيث أصبحت سياسة فرد وليست سياسة مؤسسات، بالإضافة إلي اتصافها بشكلية الديمقراطية لأن ديمقراطية صنع القرار تتطلب الاتجاه نحو اللامركزية بشكل يتيح الفرص المتساوية لجميع المواطنين في اتخاذ القرارات التربوية. (بغدادي، 2009، 160)

ثانياً مدي مساهمة النخبة التربوية في معالجة بعض القضايا التعليمية

1- قضية تخفيض سنوات التعليم الأساسي في مصر

رغبة من الدولة في التغلب علي أو التخفيف من حدة مشكلات التعليم الأساسي، خاصة ما يتعلق منها بالمباني المدرسية وتعدد القرارات، اتجهت الوزارة – فجأة ودون أن يسبق ذلك دراسة متأنية – إلي تعديل بعض مواد قانون التعليم رقم 139 لسنة 81 بالقانون رقم 233 لسنة 88 بحيث تصبح مدة الدراسة في التعليم الأساسي الإلزامي ثمان سنوات بدلاً من تسع سنوات اعتباراً من العام الدراسي 89/88 بحيث تصبح الحلقة الأولي خمس سنوات بدلاً من ست سنوات. (الدهشان، 1992، 663-664)

وقد قدمت الوزارة مبرراتها لاتخاذ هذا القرار، وبالرغم من تقديم هذه المبررات، فإن هذا القرار لم يلق موافقة كثير من أساتذة التربية (النخبة التربوية) حيث أكد "شبل بدران" علي خطورة ذلك بقوله" إن ذلك إجراء تعسفي يعد بمثابة جريمة ارتكبت في حق أطفال الوطن". (بدران، 1995، 47)

ويؤكد "حامد عمار" علي نفس المعني، واعتبار هذا القرار من أكبر الخطايا التي ارتكبت في حق النظام التعليمي. (عمار، 1996، 37-38)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزاد التعسف حدته، حينما أعلن الدكتور "أحمد فتحي سرور" وزير التربية والتعليم آنذاك عن تحديه لرجوع السنة السادسة مرة أخرى. والغريب في الأمر أن هذا القرار، قد تم اتخاذه بناء علي مشورة مجموعة من التربويين الأكاديميين والتنفيذيين، وهذا يؤكد ما تم التوصل إليه عند الحديث عن مثقف السلطة ودوره في تبرير قرارات السلطة الحاكمة. ومن ثم فإن هذه القضية تعكس حالة الانفصال بين النخبة التربوية وصانع القرار السياسي، ومازالت تلقي بنتائجها السيئة في التعليم إلي يومنا هذا.

2– قضية الأمية في مصر والدور الغائب للرسائل التربوية الخاصة بها

تعتبر قضية الأمية من القضايا الشائكة التي تمثل عقبة كؤود في سبيل دخول مصر إلي عصر المعرفة. ففي عام 2000 أكد رئيس الجمهورية عل أن السنوات الخمس التالية ستكون هي عقد محو الأمية في مصر، وبعد أن انقضت هذه المدة لم تخل مصر من الأمية، بل للأسف زادت النسبة حيث وصلت إلي 17 مليون فرد. وفي عام 2003 في عيد العمال، أعلن رئيس الدولة البدء في مشروع قومي يهدف إلي محو الأمية في مصر خلال أربع سنوات من خلال الاستعانة بشباب الخريجين العاطلين عن العمل. علي أن يكون عام 2007 هو عام القضاء علي هذه الظاهرة. وللأسف فقد مضي 2007 وجاء 2009 ومازالت نسبة الأمية وفقا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تصل إلي 16 مليون نسمة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر. (حسن، 2006، 265)

يأتي هذا ف بالوقت الذي توجد فيه عشرات الرسائل العلمية علي مستوي الماجستير والدكتوراه والتي تصدت لدراسة هذه المشكلة وتوصلت إلي حلول لها، ولكن ظلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الرسائل حبيسة الأرفف ولم يتم الاستفادة منها. (جادو، 1996)، مما يعكس حالة الانفصام بين النخبة التربوية المنوط بها هذه القضية بصفة أساسية وصانع القرار السياسي. ولعل من تداعيات هذا الانفصام – في حدود علم الباحثين – أنه لم يتول أي أحد من النخبة التربوية قيادة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ نشأتها حتى الآن.

3- قضية تهميش النخبة التربوية في الحقائق الوزارية

تؤكد إحدى الدراسات إلي أن النخبة الوزارية تأتي من بين المتعلمين تعليماً عالياً، بل من بين أصحاب المهن المتخصصة خاصة في المجال القانوني (حيث بلغت نسبة المتخصصين في القانون في التشكيلات الوزارية من 81-1995م حوالي 20.2%، والمجال الاقتصادي التجاري 20% في نفس الفترة والعسكري 15.2% خلال نفس الفترة، والهندسي 17.2%، تأتي الزراعة والطب والعلوم بنسب أقل وتأتي الآداب في ذيل القائمة ولا وجود إطلاقاً للتربويين في هذه النسب، مما يؤكد حالة القطيعة والتهميش المتعمد للنخب التربوية، ولا نغالي إذا قلنا أن هذا التهميش في الحقائب الوزارية ما زال متسمراً حتى الآن. (زايد، 2005، 53)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- النخب المسيطرة علي مجريات الأحداث في ميدان السياسات التعليمية:

حيث يؤكد "سيف الإسلام مطر، هاني عبد الستار" في إطار حديثهما عن خطايا السياسة التعليمية في مصر إلي تعدد النخب المسيطرة علي مجريات السياسة التعليمية في مصر مثل النخب السياسية، والنخب الحاكمة، ونخب العولمة، والنخب المرتبطة بالمال (رجال الأعمال)، والنخب العلمية (أهل الخبرة والعلم). مشيرين إلي أن التأثير الأكبر في توجيه دفة السياسة التعليمية يعود إلي كل النخب السابقة – كل حسب مصلحته – ماعدا النخب العلمية، فهم أفراد معزولون، فئات تتحرك بطريقة فردية، مهمشون، ولا يؤخذ برأيهم، وإذا ما كتبوا في الصحف، أو تكلموا في وسائل الإعلام، فهم غير مرضي عنهم. ومن ثم فضل بعضهم العزلة، والبعض الآخر هرب إلي أماكن التقطتهم واستثمرتهم. فالإحصاءات تشير إلي أن عدد البحوث التي قام به العلماء العرب خارج الدول العربية، أكثر من عدد البحوث التي قامت بها مؤسسات البحوث في الدول العربية مجتمعة. (مطر، فرج، 2009، 21-43)

بالإضافة إلي ما سبق يطرح الباحثان – بحكم معايشتهما للواقع – مجموعة من القضايا التي تعكس طبيعة العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي ومنها:

- **عدم فاعلية المؤتمرات التربوية:** حيث تعقد كثير من المؤتمرات التربوية في رحاب كليات التربية وتطرقت هذه المؤتمرات إلي موضوعات عدة، مثل قضية الأمية، قضية الخصخصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال التعليم، وقضية نظام الثانوية العامة الجديد، وقضية التعليم المميز داخل الجامعات الحكومية مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص. وغيرها من القضايا التربوية التي بح صوت التربويين في الحديث عنها، ولكن بالرغم من ذلك لم نلحظ تغييرا إلي الأحسن، بل يظل القرار السياسي وفق رؤيته الخاصة هو الفيصل في رسم مسار هذه القضايا. ضاربا بتوصيات هذه المؤتمرات عرض الحائط.

- **المكانة الاجتماعية لكليات التربية**: يبدو أن كليات التربية لم تحظ لدي صانع القرار السياسي الوضع الذي تحظاه مثيلاتها من الكليات الأخرى، بالرغم من أنها تقوم بأخطر في المجتمع. مما جعلها أكثر الكليات التي يدور حولها لغط في مدي استمراريتها من عدمه. في الوقت الذي تحظي فيه هذه الكليات بالاهتمام الكبير في العالم الخارجي ومحاولة تجويدها بالوضع الذي يتناسب مع عظم الدور الذي تقوم به من تخريج المعلم، المسئول عن تخريج كل القيادات العليا في المجتمع، وبدت ملامح المخطط الخاص بكليات التربية من خلال خفض الأعداد المقبولة سنويا عاما بعد عام، فضلا عما يظهر بين الحين والآخر من إمكانية استبدال هذه الكيات بنظام آخر يقضي بتحويل هذه الكليات إلي كليات لإعطاء دبلوم لمدة عام واحد لخريجي الكليات الأخرى التي لها علاقة بمهنة التدريس (مجاهد، 2008، 89)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تهميش دور الجمعيات التربوية:** حيث تعتبر هذه الجمعيات في العالم المتقدم من جماعات الضغط التي تمارس دوراً أساسياً في مناقشة القضايا المتعلقة بالعملية التعليمية واتخاذ قرارات فاعلة في مسيرة التعليم. ولعل السبب في ذلك هو الاستقلال التام لهذه الجمعيات عن السلطة السياسية ولاسيما في مسألة التمويل. أما الوضع فيبدو مختلفا في مصر حيث همش دور هذه الجمعيات حتى أصبحت لاتحرك ساكنا في القضايا التي تمس التعليم. والسبب في ذلك هو إنشاء هذه الجمعيات بقوانين أصدرتها السلطة، ولذلك لا يمكن اعتبارها قوة مستقلة فعالة في النظام السياسي، ولها حق المشاركة في صنع القرار.

- المستقرئ للدراسات السابقة حول علاقة النخبة التربوية بالسياسية والسلف ذكرها في متن البحث يبرهن بما لا يدع مجالا للشك، من قريب أو بعيد، علي إشكالية العلاقة بين النخبة التربوية وصانع القرار السياسي وتداعياتها علي العملية التعليمية.

من خلال عرض النماذج السابقة نستنتج أن ملامح السياسة التعليمية في مصر لم تجد مكانها في التنفيذ، وظلت إلي حد كبير مجرد شعارات تردد مع تغير المسئولين عن سياسة التعليم وإدارته، وإدراك هذا التناقض لا يتأتي إلا إذا بحثت سياسة التعليم ضمن إطار السياسة العامة وممارستها في الواقع، وهنا أيضاً لا يكفي عرض مجموعة من القواعد التي تحكم السياسة العامة، ولكن مدي تجسد هذه السياسة في ممارسة للحكم والإدارة، وإذا لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبحث سياسات التعليم والممارسات الخاصة بها ضمن إطار هذه السياسات العامة، فقدت الرؤية السليمة لمشكلات التعليم وأصبح إصلاحه عملية صعبة المنال إن لم تكن مستحيلة.

إن الخروج من دائرة الأزمة بين التربية والسياسة، وإن كان يتوقف علي النخبة التربوية دون غيرها من النخب الأخرى إلا أن الأمر يستلزم من النخبة التربوية أيضا أخذ زمام المبادرة بمد جسور الثقة والتعاون والتكامل مع القوي السياسية المؤثرة في صنع القرار التربوي في إطار من العمل الدءوب لإيجاد أرضية مشتركة من الترابط والاعتماد المتبادل بين النخبة التربوية.

فالنخبة التربوية وحدها – حتى مع وحدتها المرتقبة – لا تستطيع مواجهة هذه الأزمة بمفردها، ولكنها في حاجة إلي التدعيم الرسمي والشعبي لمحاصرة هذه الأزمة ومنع اتساع نطاقها وتأثيراتها السلبية علي النخبة التربوية والمجتمع، من منطلق أن هناك محددات سياسية ومجتمعية توثر في عملية صنع القرار التربوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الخامس: الروية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي.

تتمثل الروية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي، من خلال طرح عدد من السيناريوهات المقترحة ذات المشاهد المتباينة للتعامل مع الأزمة القائمة ببين النخبة التربوية والنظام السياسي، ولكل سيناريو مدخلاته وخصائصه وآلياته والنتائج المتوقعة من استخدامه في محددات الواقع وتوقعات المستقبل. ومع ذلك فإن نجاح أن فشل هذا السيناريو أ ذاك في علاج الأزمة، يتوقف علي قوي وعوامل الدفع الموجهة إليه والأهداف التي سعي إلي تحقيقها من جراء استخدامه.

ويمكن إجمال تصور وجود ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع قضية العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي في مصر، تتراوح تأثيراتها ما بين اللا أمل في الإصلاح وإدارة الأزمة والبدء في تنفيذ الحل، الأمر الذي يتوقف علي مدي ما تمثله أزمة التربويين والسياسيين في مصر من تهديد للأمن الداخلي ومصالح أصحاب القرار، إضافة إلي الضغوط التربوية والشعبية المؤثرة في حل هذه الأزمة لدي متخذي القرار، وهذه السيناريوهات المقترحة هي كالتالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: سيناريو التفكك والانقسام:

يمثل سيناريو التفكك والانقسام مشاهد الواقع الراهن لأزمة التربويين والسياسيين، من ثم لأزمة النخبة التربوية من خلال إدارة هذه الأزمة، من خارج البيت التربوية لإبقاء التهميش كما هي عليه، وعلي المتضرر من النخبة التربوية اللجوء إلي العزلة والتقوقع، الأمر الذي يترتب عليه عدم التغيير في الفجوة الموجودة بين التربويين والسياسيين.

ويرجع تصور وجود سيناريو التفكك والانقسام إلي العديد من المشاهد التي تعبر عن الأزمة القائمة بين النخبة التربوية والنظام السياسي ومنها: (طلبة، 1994، 77)

- ضعف التوجهات الأيديولوجية وعدم تميزها لدي معظم النخبة التربوية.
- سيادة مفردات الخطاب التربوي الرسمي التي تحمل في ظاهرها التغيير والتطوير وتحمل في باطنها تسكين الواقع التربوي كما هو عليه وتجميله عبر وسائل الإعلام المختلفة، فمحاولات التطوير التربوي الراهن لا تمثل إلا مسكنات لحالة مرضية لن تجدي معها محاولات العلاج الجزئي، كما أن حالات الفشل التربوي التي مني بها الواقع التربوي في مصر، لن تنجح في إيقافها حملات الغسيل الإعلامي التي تضطلع بها الأجهزة الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويري البحث الحالي أن سيناريو التفكك والانقسام سواء كان بين النخبة التربوية وبعضها البعض، أو بين النخبة التربوية ومتخذي القرار، هو الأكثر احتمالية في الوجود إذا ظل الحال كما هو عليه، وعلي هذا فإن مرئيات الأفق القريب تنذر باستمرار تفاقم الأزمة بين النخبة التربوية والنظام السياسي، نظراً لتعدد العوامل والقوي التي تدفع في اتجاه هذه السيناريو.

ولذلك فمن المتوقع أن تتزايد القوي الضاغطة للتوجهات الحاكمة للسياسة التعليمية واتخاذ القرار، وذوي الاتجاهات الانعزالية في الواقع التربوي فنشهد مزيداً من تفاقم الأزمة بين النخبة التربوية والنظام السياسي.

بيد أن استمرار وجود هذا السيناريو المعبر عن تفكك العلاقة بين التربويين والسياسيين مرهون بسيادة بعض مفردات المناخ التربوي السائد في المؤسسات التربوية وضغوط المناخ الحاكم للسياسة التعليمية علي وجه الخصوص ومن أهمها ما يلي (طلبة، 994، 78)

- استمرار تعامل صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار مع الخطاب التربوي والنخبة التربوية في إطار من العداء وكأن النخبة التربوية تمثل فكر المعرضة الحزبية القائمة.
- استمرار حصار الخطاب التربوي – صوت النخبة التربوية – بالإهمال خاصة في وسائل الإعلام الحكومية المرئية والمسموعة والمقروءة حتى لا يصل إلي معظم أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استمرار تضييق نطاق هامش الحرية المتاح للخطاب التربوي الناقد، لممارسة ديمقراطية البحث التربوي وحرية الفكر التربوي الناقد وحق الاختلاف والتعبير التربوي الحر

- استمرار انفراد الخطاب التربوي الرسمي بصنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار التربوي، مع تهميش العقل التربوي الحر في رسم هذه السياسات.

ثانياً: سيناريو التوحد وإعادة الهيكلة:

يمثل سيناريو التوحد وإعادة الهيكلة مشاهدة مستقبلية لواقع تربوي مأمول يتضمن إدارة الأزمة الراهنة للنخبة التربوية وهي المسئولة عن التربية — من داخل البيت التربوي لتشييد بناء فكري جديد للنخبة التربوية من الداخل، خاصة أن الإصلاح الداخلي هو مقدمة طبيعية لتغيير نظرة الخارج للنخبة التربوية، والعمل علي إقامة المزيد من مد جسور التعاون بينهم وبين متخذي القرار.

ذلك الواقع المأمول لوحدة النخبة التربوية وتضامنها وإعادة بنائهم الفكري والتربوي هو عكس مناخ السيناريو السابق (سيناريو التفكك والانقسام)، ذلك أن إعادة البناء لواقع النخبة التربوية يتعدي مفهوم الإصلاح أو التطوير لهذا الواقع. فالمهمة التي تواجه المهتمين بأمور التربية والتعليم هي إعادة بناء كاملة، وليس إصلاحاً أو ترميماً أو إحداث تغييرات جزئية. ويرجع الأمل في تصور وجود سيناريو التوحد وإعادة الهيكلة إلي إمكانية تجاوز النخبة التربوية لخلافاتها الشخصية وتعدد انتماءاتها الفكرية، والاتفاق علي ميثاق شرف يعمل علي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدة صفوفها، وأن يكونوا جميعا علي قلب رجل واحد. ومن ثم يكون لها صوت تربوي قوي يستطيع أن يؤثر بفعالية في ترشيد صناعة القرار التربوي سواء علي المستويين المحلي أو القومي.

ويهدف هذا السيناريو إلي تعزيز مكانة النخبة التربوية في المجتمع بصفة عامة وعند النظام السياسي بصفة خاصة، وهذه المكانة لا تتأتي إلا إذا أصبح للنخبة التربوية القوة الاجتماعية والسلطة الفكرية التي تفرض الاحترام وتضفي التقدير عليهم، الأمر الذي ينعكس مباشرة علي طبيعة العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي، هذه العلاقة التي يمكن استخدامها للضغط وللتأثير الإيجابي في صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار التربوي.

فلقد أن الأوان كي نبحث عن مسئوليتنا كنخبة تربوية، في الدور الذي نقوم به في المجتمع، في مدي القوة التي يمكن أن نمارسها في الضغط الاجتماعي لكسب المساندة الشعبية والتأييد الاجتماعي لما نطرح من أفكار، وما ننادي به من رؤى حلاً لمشكلات التعليم.

وتتمثل أولي خطوات تحقيق هذا السيناريو (التوحد وإعادة الهيكلة) في العمل علي إقامة حوار ديموقراطي بناء بين جميع أطياف النخبة التربوية علي اختلاف تخصصاتها وانتماءاتها الفكرية، فتغيير حال النخبة التربوية نفسها يجب أن يسبق أية مناداة لتطوير المناخ التربوي القائم، ودون انتظار لأن يأتيهم الإصلاح من الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيد أن تحقيق هذا السيناريو الذي يدعو إلي وحدة النخبة التربوية علي كلمة سواء، بحيث يصبح لها صوت قوي في المجتمع، يتطلب العديد من القيم والأهداف والوسائل والإجراءات المقترحة ومن أهمها:

- ضرورة البدء ودون تردد أن تكون هناك نقابة قوية للنخبة التربوية في مصر، تكون بمثابة منبر حر لهم للتعبير آرائهم فيما يخص المصالح القومية في مجال التربية والتعليم، وذلك أسوة بنقابات الشرائح الاجتماعية الأخرى الموجودة في المجتمع مثل الأطباء، والمهندسين والمحامين... الخ.
- أن يكون لكليات التربية في مصر مشروعاتها البحثية في إطار من التكامل والتنسيق وتوزيع المسئوليات والأدوار بين هذه الكليات، وأن تمحي النظرة الدونية لهذه الكليات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: سيناريو الشراكة بين النخبة التربوية والنظام السياسي:

يمثل سيناريو الشراكة بين النخبة التربوية والنظام السياسي، تجسيدا لمشاهد مستقبلية لواقع تربوي طموح يتضمن إدارة الأزمة الراهنة بين النخبة التربوية إدارة تعاونية تشاركية تقوم علي إحداث الشراكة بين النخبة التربوية ومتخذي القرار التربوي، في إطار من وضوح الروية الفكرية والوحدة القومية، التي يجب أن تعبر عن حركة المجتمع ومطالبه التربوية بدلاً من أن تكون حركة للحكومة بمطالبها الحزبية، الأمر الذي يجعل السياسة التربوية ترجمة حقيقة لفلسفة التربية، وفلسفة التربية ترجمة حقيقة لفلسفة المجتمع.

فإيجاد نوع من الشراكة بين النخبة التربوية، ومتخذي القرار التربوي يجب أن يمثل فريضة عمل لكل منهما، وحتى لا يتناقض العمل السياسي المساند للتربية مع العمل التربوي الموجه للسياسة التعليمية، فلا تربية حقيقية فعالة بدون سياسة تربوية وطنية تدعمها، ولا سياسة تربوية رشيدة دون رصيد تربوي أكاديمي وممارس يصون استمرار وجودها، وكلاهما يحتاج إلي إعلام وطني ناضج يعمل لصالح الأمة ويتوافق مع متطلبات التربية ويتجاوب مع توجهات السياسة التي يجب أن تكون في صالح المجتمع، ولهذا فلقد أطلق البحث الحالي علي هذه الصيغة المقترحة (سيناريو الشراكة بين النخبة التربوية والنظام السياسي).

ويرجع الطموح في تصور وجود سيناريو الشراكة بين النخبة التربوية ومتخذي القرار إلي إمكانية إنهاء النخبة التربوية لحالات العزلة والقطيعة، وإنهاء صانعي السياسة ومتخذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار التربوي لحالات استعراض القوة والهيمنة التي تتضمن أنماطاً من الاستخفاف وسوء الفهم والنظرة الدونية والاغتيال الفكري للنخبة التربوية، علي أنهم قوم سفسطائيون لا يجيدون إلا الكلام والعبارات الإنشائية عديمة الجدوى.

ويعقد البحث الحالي الأمل علي هذا السيناريو في تحقيق الشراكة بين النخبة التربوية والنظام السياسي في إطار صيغة وطنية للتفاهم والتقارب والانسجام فيما بينهم وبين القطاعات الأخرى من المجتمع، تفاهم يقوم علي الاحترام المتبادل لقدرات وإمكانات الطرف الآخر في إحداث التغيير التربوي المنشود، وتقارب دون تحجيم لدور الفكر التربوي في الإصلاح والتجديد، وحتى يكون للقرار التربوي أصول ثقافية وتربوية وشعبية يستند عليها، وقد يأتي اليوم الذي تكون فيه التربية والنخبة التربوية هما الاهتمام الأول للسياسة والسياسيين.

وتتمثل أولى خطوات تحقيق هذا السيناريو المقترح بين النخبة التربوية الممثلين للتربية وصانعي السياسة التعليمية الممثلين للسياسة، في إطار من الفهم المتبادل والإدراك الحقيقي بحاجة كل منهما للاعتماد المتبادل والتفاعل البيني المؤثر، فأي إصلاح اجتماعي يجب أن يتوافق ويتزامن مع أي إصلاح تربوي مقابل، انطلاقاً من وجود عروة وثقي لا انفصام لها بين أي إصلاح تعليمي، وأي إصلاح في سائر النظم الاجتماعية الأخرى، فالتغيرات الكبرى في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم لابد لها من أن يساندها قرار سياسي ولابد لها من تمويل مالي، فإذا كان التعليم هو سبيل التطور الاجتماعي، فإن التطور الاجتماعي شرط أساسي للتطور التعليمي.

وبناء علي ما سبق، فمن الممكن تصور أن حاجة النخبة التربوية إلي وحدة الهوية الفكرية وتأكيد المصداقية وعدم الانسحاب إلي الداخل والانعزال عن صنع الأحداث، وحاجة صانعي السياسة التعليمية إلي مرجعية علمية تربوية موافقة شعبية لتحقيق ديمقراطية القرار التربوي وعدم الانفراد بالرأي التربوي في غيبة أهله من النخبة التربوية، يتطلب كل هذا نوعاً من التوأمة بين النخبة التربوية، وكذلك نوعاً من التوافق في الرؤى والأهداف المشتركة تجاه قضايا الواقع التربوي والاجتماعي، ومن ثم إيجاد مناخ إيجابي لتحقيق التوأمة، انطلاقاً من أن الجميع يعملون في سفينة واحدة تمثل ثقافة المجتمع، فالوصول إلي كلمة سواء بين الجميع يمثل أرضية مشتركة للخروج من هذه الأزمة التي توجد بين النخبة التربوية والنظام السياسي.

بيد أن تحقيق هذا السيناريو الداعي إلي الشراكة بين النخبة التربوية والنظام السياسي، يتطلب العديد من القيم والأهداف والوسائل والإجراءات العملية المقترحة من أهمها ما يلي:

1- التفكير الجدي في عقد مؤتمرات دورية تجمع السياسيين والنخبة التربوية لتجسيد مفهوم الشراكة بين النخبة التربوية ومتخذي القرار التربوي من خلال:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إحداث تكامل بين السياسيين والنخبة التربوية وذلك بوقوفهم مباشرة علي طموحات النخبة التربوية لخدمة القضايا التربوية الوطنية، ووقوف النخبة التربوية مباشرة علي توجهات السياسة التعليمية الحاكمة للنظام التعليمي.

- عقد هذه المؤتمرات بصفة سنوية تحت رعاية القيادة السياسية، مثلما يحدث بين السياسيين والإعلاميين، ولا نغالي إذا قلنا بأن النخبة التربوية لا تقل شأناً عن النخبة الإعلامية.

- قيام الإعلام التربوي بتغطية وقائع هذه المؤتمرات وبث فقراتها يومياً خاصة بالتلفزيون.

- عقد مؤتمر بين النخبة التربوية والسياسيين بعنوان: ماذا تريد النخبة التربوية من السياسيين؟ وماذا يريد السياسيون من النخبة التربوية؟.

2- ضرورة العمل علي إيجاد التكامل التربوي علي المستوي البحثي والاستشاري بين النخبة التربوية والنظام السياسي، خاصة القرارات والقوانين التي تضر بالأمن القومي علي المدى الطويل مثل:

- إنشاء الجامعات الخاصة التي سيؤدي التسرع في إنشائها إلي تخريج جيل يفتقد إلي الكثير من النواحي التربوية والثقافية والوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل علي تغيير النظرة بين المثقفين والسياسيين عموماً وبين النخبة التربوية والنظام السياسي علي وجه الخصوص، وذلك بالعمل علي الاستعانة بأهل الخبرة بدلاً من أهل الثقة.

- إدخال بعض التغييرات البنيوية علي الحياة العامة، ومنها تغيير النظام الانتخابي، واعتماد الانتخاب باللائحة، حتى يتسني للوسيط السياسي أن يعيد تنظيم نفسه.

- العمل علي تجديد المعجم السياسي ومعه طريقة التحليل السياسي بالاستغناء عن بعض المفاهيم السياسية التي غدت تمثل عرقلة بنيوية وفكرية لكل تقدم.

- العمل علي حسن التدبير السياسي وذلك بإدماج المثقف (التربوي) في الممارسة السياسية الخلاقة.

3- أن يعمل السياسيون في تغيير آلياتهم المتعامل بها مع النخبة التربوية حالياً واستحداث آليات جديدة تعمل علي استقطاب هؤلاء التربويين بدلاً من انعزالهم عن المجتمع وإدماجهم في إنجاز المشروعات الاجتماعية المختلفة.

4- أن يعمل السياسيون علي تغيير بعض المفهومات – التي أصبحت لا مكان لها في عالم اليوم – والتي تمثل عقبة كؤود أمام انفتاح السياسيين علي التربويين باعتبارهم قوي تنويرية في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- العمل علي عدم استحواذ السياسيين علي قضايا الرأي العام، بل يطلق الأمر لجميع المثقفين – ومنهم التربويين – للمشاركة الفعالة في هذه القضايا، الأمر الذي يعمل علي تضييق الفجوة وتقاربها بين النخبة التربوية والسياسيين.

6- أن يعمد السياسيون إلي ابتكار منظومة قيمية مركبة من الأخلاق والعمل والمنطق لأنها التي تحدد المجال والمناخ العام للأنشطة السياسية، لأنه بات من الصعب تصور بناء اختيارات سياسية ذات بعد إستراتيجي داخلياً وخارجياً من دون امتلاك المجتمع لمنظومة فكرية وتاريخية تكون مرشداً للعمل، وآلية الاحتكار الشرعية علي الممارسات السياسية للنظام، الأمر الذي يؤكد علي عمق العلاقة بين التربية والسياسة، وهي مما لا شك فيه لابد أن تكون علاقة عضوية، وكذلك فإن انتماء التربوي سياسياً، سواء أكان مجرد محطة لفهم ما يجري أم مشاركة في تحمل المسئولية السياسية في إطار التداول علي السلطة فإن التربوي وفعله الثقافي يظلان نبراساً للسبيل السياسي، وآلية لمراقبة سير الدولة التي عادة ما تنزع بحكم موقعها السلطوي علي ممارسة الهيمنة.

7- لابد أن يفسح السياسيون المجال لكل الطاقات المبدعة، بغض النظر عن التنوع الفكري والانقسام السياسي لها، لما في ذلك من فوائد لتحسين أداء الوسيط السياسي (الحزبي) بين الحاكم والمحكوم، ولخلق المناخ الملائم والطبيعي للتنافس بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلف مكونات المجتمع، لئلا يفقد قدرته علي تكوين خلق القيم والمعايير المشتركة التي تعتبر قاعدة وحدته واتساقه.

8- لابد أن تعمل (النخبة التربوية) علي تدريب المواطنين وقادة المستقبل، لممارسة النقد الأخلاقي لاستخدامات العلم والتكنولوجيا، وتحمل المسئولية الأخلاقية، وأيضاً تطوير المجالات العلمية والتكنولوجية من خلال البحث أو التعليم، وإعداد الإنسان القادر علي التعامل مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية ومواجهة مخاطر الهيمنة التكنولوجية من الدول الأخرى، وهذا لا يتم إلا إذا تفهم السياسيون أهداف التربية المستقبلية ووظائفها، وعملوا علي القضاء علي العقبات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها.

9- أن تعمل النخبة التربوية علي تحرير التربية العربية من عبء السياسات الرسمية، فلا تربية متجددة متطورة تحت وطأة العنف والتسلط، وكثيراً ما طغي القمع علي الحياة السياسية والاجتماعية، وعلي مستوي النخب أو علي مستوي البني التحتية الثقافية من الأسرة والمدرسة، فالتربية القسرية، الأمر الذي ينعكس بالسلب علي تربية المواطن القادر علي مواجهة هذه التحديات. فالإنسان المقهور لا يستطيع أن يواجه أي جديد، وغير قادر علي التغيير، لأن التربية القسرية جبلته علي الانكفاء والخضوع وغيرها من الصفات التي يجب أن تتواري إلي الأبد في عصر يحتاج إلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنسان جديد قادر علي مواجهة كل جديد، ومناقشته، والدخول في حوار مع الآخر حول قضايا هذا العصر.

10- ينبغي أن يتوخي السياسيون الحذر في إصدار أي قرار سياسي يكون بمثابة معوق لجهود النخبة التربوية في عملية الإصلاح التربوي الشامل، لأنه لا إصلاح تربوي ناجح بدون إصلاح سياسي، لذلك فلابد من العمل علي تهيئة المناخ الصحي لبروز نظام تربوي يكون قادراً علي أن يستوعب حركة العالم المعاصر.

11- ينبغي أن تعمل النخبة التربوية والسياسيون علي تضييق الفجوة بينهما، وذلك لأن هذه الفجوة بمثابة الفجوة الأم، التي تحمل في رحمها كل بذور التخلف المجتمعي، وكل فشل تربوي، فلابد من العمل علي سد هذه الفجوة وتضييقها، في عصر التكتلات العالمية إذا ما أردنا أن نكون قادرين علي مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

12- ينبغي علي النخبة التربوية والسياسيين العمل علي إيجاد إلية جديدة لتربية الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة لإحداث التغيير المطلوب في هذا العصر وهذه الآلية لا تتأتي إلا من خلال تربية أيديولوجية صحيحة، ومناخ اجتماعي يساعد علي إنضاج الإعداد، وقدوة صالحة تهتم بالتوجيه والإرشاد، وصولاً إلي إنبات وإعداد الشخصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوية القادرة علي إحداث التغير المنشود في مجتمعاتنا العربية، ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

13- لابد من إعادة بناء هذه العلاقة بين التربويين والسياسيين علي أسس جديدة تتوافق مع متطلبات التحول نحو الديمقراطية، هذا التحول الذي يعد أحد سمات النظام العالمي الجديدة، والذي لا يمكن لأية أمة من الأمم أن تتخلف عن ركبه، ومن ثم فلابد من الاستفادة بالخبرة الغربية في هذا المجال، بوصفها تقدم نموذجاً ناجحاً لانتظام العلاقة بين السلطة السياسية في المجتمع وبين المفكرين علي اختلاف انتماءاتهم وتخصصاتهم، وذلك لأن لكل منهم دوراً في نطاق العملية السياسية الديمقراطية. ولعل ما فعله الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" من تشكيل لجنة باسم "لجنة صياغة مستقبل أمريكا" واستعانته بخيرة العلماء في التخصصات المختلفة – د/أحمد زو يل من أعضاء هذه اللجنة – ليدلي كل منهم بدلوه في صياغة مقومات هذا المستقبل، لهو خير دليل علي حسن العلاقة بين المثقف والسلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة البحث:

إن حقيقة التكامل بين النخبة التربوية والسياسيين في عصر مليء بالتحديات لا تكون إلا بالتنسيق أو التعاون بين كل منهما، ويكون بدراسة أهداف وسياسات خطة كل منهما دراسة تفصيلية متأنية، ودراسة مدي تطابقها مع قيم ومعتقدات مؤسسات المجتمع في إطار واحد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية غايتها النهائية تحقيق تنمية مستدامة للأفراد، وصولاً إلي اندماجهما لتحقيق أهداف مشتركة، ومن ثم لابد أن يدرك المسئولون من السياسيين أنه بات من الصعب في عصر التقدم السريع والهائل في كافة مجالات الحياة السياسية الداخلية والخارجية، وصارت الأمور المطروحة علي السياسيين كثيرة ومتشبعة ومتنوعة إلي أبعد الحدود، اتخاذ القرارات الملائمة في كل هذه المجالات دون الاستناد إلي دراسات وآراء الطبقة المثقفة والملائمة كل في تخصصه، وأن يعمل السياسيون علي الاستفادة القصوى من النخبة التربوية في العمل علي تطوير نظم التعليم القومية، لأن التعليم هو إحدى الوسائل الهامة لمجابهة تلك التحديات، ذلك بالعمل علي تقريب أهل الخبرة والفكرة والمشورة بدلاً من تقريب أهل الثقة. إن النخبة التربوية –كنخبة مثقفة – لها دورها الطليعي في إحداث التغير المنشود ولمواكبة التحديات المعاصرة علي الاختلاط بمشاكل الحياة السياسية، حتى يكونوا علي وعي وبصيرة بهذه المشاكل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد حاول البحث الحالي سبر أغوار إشكالية العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي، راصدا ملامحها، ومفسرا لأسبابها، والتي لا يمكن أن نعزوها كلها إلي النظام السياسي، بل إن النخبة التربوية مسئولة أيضا عن هذه الفجوة. الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان ضرورة تجسير العلاقة بين النخبة التربوية والنظام السياسي في مصر، إذا ما أردنا للنظام التعليمي المصري أن يفيق من غفوته وتخلص من مشاكله، وهذا ما سعي إليه البحث في النهاية من خلال طرح مجموعة من السيناريوهات، متبنيا إحداها وهو سيناريو "الشراكة بين النخبة التربوية والنظام السياسي" والذي يأمل الباحثان أن يكون بمثابة لبنة في بناء جسور من الثقة والود المتبادل بين النخبة التربوية والنظام السياسي في مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش البحث ومراجعه

1- **إيان كريب**: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلي هابر ماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، مراجعة: محمد عصفور، عالم المعرفة، ع244، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص74.

2- نهي حامد عبد الكريم: عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم التربوية، س2، ع4، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، 1997 ص126.

3- ثابت كل حكيم: بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمي التعليم العام "دراسة تحليلية"، المجلة التربوية، ع5، كلية التربية، جامعة سوهاج، يوليو، 1990، ص623.

4- أحمد مجدي حجازي: الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص5.

5- زينب سعيد: المثقف والسلطة: www.siironline.org/alabeeab/desert

6- المختار بنعبدلاى: الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن الآفاق المتطورة، مجلة الوحدة، ع101، الرابط، المجلس القومي للثقافة العربية، 1993، ص47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- المرجع السابق، ص48.

8- كريم أبو حلاوة: المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود، مجلة الوحدة، ع66، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، مارس 1990، ص88.

9- للمزيد حول هذه الإشكاليات، أنظر: أحمد مجدي حجازي: أمية المثقف العربي – الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي، في: الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص ص49-55.

10- جابر عبد الحميد، أحمد خيري كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص134-135.

11- محمود مصطفي: المثقف والسلطة – دراسة تحليلية لوضع المثقف العربي في الفترة من 1970-1995، القاهرة، دار قباء، 1998، ص25.

12- سيار الجميل: الانتلجنسيا العربية – رؤية معرفية في بنية الأجيال، مجلة الديمقراطية، ع18، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2005، ص17.

13- محمد حافظ دياب: المثقف العربي والدولة - جدل الرمز والسلطة – رواق عربي، ع34، س9، بيروت، 2004، ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص55.

15- محمد عابد الجابري: المثقفون في الحضارة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص25.

16- أيمن طلال يوسف: التفاعل الإيجابي بين المثقف العربي وقضايا الأمة. إدوارد سعيد نموذجا، مجلة الفكر السياسي، ع26، س8، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص.

17- هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص10.

18- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1982، ص222.

19- نديم البيطار: المثقفون والثورة – الانتلجنسيا كظاهرة تاريخية – ط1، بيروت، دار بيسان، 2001، ص5.

20- حسين حموي: دوري الانتلجنسيا في مواجهة التحديات الراهنة، مجلة الفكر السياسي، ع30، س10، دمشق، إتحاد الكتاب العربي، 2007، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21- محمد حافظ دياب: المثقف العربي والدولة – جدل الرمز والسلطة، مرجع سابق، ص34-35.

22- Carter V. Good (Editor) : Dictionary of Education, New York, Mac Graw Hill Book Company, 1973, P : 209.

23- The Oxford English Dictionary, Vol. Ill, Great Britain, Oxford University Press, 1969, P : 90.

24- إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت، ص320.

25- عل الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص223.

26- ضياء الدين زاهر: كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل، عمان، منتدى الكفر العربي، 1990، ص72.

27- نبيل علي صالح: إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة، مجلة الوحدة الإسلامية، ع72، س7، لبنان، تجمع العلماء المسلمين، 2007، ص3.

28- فيصل دراج: تحولات المثقف العربي في القرن العشرين. ملاحظات عامة، مجلة المستقبل العربي، ع348، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29- حسين حموي: دور الانتلجنسيا في مواجهة التحديات الراهنة، مرجع سابق.

30- عبد السلام نوير: المثقف والسلطة: دراسة في طبيعة العلاقة ومحدداتها، بحث مقدم إلي مؤتمر "النهضة العربية في العصر الحديث: من فلسفة النظرية إلي تفعيل الواقع" الذي عقده مركز الدراسات الإنسانية والمستقبليات بكلية الآداب جامعة عين شمس، في 11-12 نوفمبر 2007.

31- نبيل علي صالح: إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة، مرجع سابق.

32- زكي العليو: المثقف بنين المجتمع والسياسة، مجلة الكلمة، ع49، س12، لبنان، مندى الكلمة للدراسات والأبحاث، 2005.

33- زكي الميلاد: الثقافة والسياسة – تجليات العلاقة وأنماطها، مجلة الكلمة، ع45، س11، لبنان، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، 2004.

34- محمد حافظ دياب: المثقف العربي والدولة – جدل الرمز والسلطة، مرجع سابق.

35- تركي الحمد: فكر الوصاية، ووصاية الكفر "إشكالية النخبة والجماهير في الفكر العربي المعاصر ، مجلة عالم الفكر ، مج 26 ،العددان الثالث والرابع ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير/يونيو، 1998.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36- مصطفي محسن: التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي – مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل، مجلة المستقبل العربي، ع294، س26، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

37- هادية محمد أبو كلية: قوي الضغط وصنع السياسة التعليمية – التحدي والاستجابة، بحث منشور ضمن كتاب "البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية"، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص ص73-105.

38- جابر محمود طلبة: أزمة التربويين في مصر بين الواقع والمستقبل، ضمن بحوث المؤتمر الثاني عشر لقسم أصول التربية "التربويون في مصر"، جامعة المنصورة، كلية التربية، 1995.

39- محمد سعد أبو عامود: العلاقة بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، س4، ع12-13، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، 1994.

40- سعيد إسماعيل علي: من صعوبات إصلاح التعليم، مجلة دراسات تربوية، المجلد السادس، ج35، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

41- سيف الإسلام مطر: ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليمية (دراسة تحليلية لبعض الأدوار والممارسات)، مجلة دراسات تربوية، المجلد الرابع، الجزء 20، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، 1989.

42- عرفة أحمد حسن نعيم: معوقات إجراء البحوث التربوية والاستفادة بنتائجها في مصر، بحث مقدم لمؤتمر "نحو رؤية نقدية للفكر التربوي العربي"، المجلد الثالث، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، 1989.

43- عبد المنعم المشاط: التعليم والتنشئة السياسية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثاني، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص120.

44- المرجع السابق، ص121.

45- ابن خلدون: المقدمة، القاهرة، دار الشعب، د. ت، ص302.

46- سعيد إسماعيل علي: اتجاهات الفكر الإسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991، س165.

47- صلاح السيد عبده رمضان: التربية الإسلامية بالمغرب الأقصى في عهد الموحدين، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بينها، جامعة الزقازيق، 1994، س92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48- المرجع السابق، ص94.

49- عبد المنعم المشاط: التعليم والتنشئة السياسية، مرجع سابق، ص122.

50- إدريس عزام: السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 14، ع4، الكويت، 1986، ص32. وأيضا: حامد العبد الله: جدلية العلاقة بين الدين والسياسة – دراسة في الاتجاه التوفيقي في الفكر الإسلامي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 24، ع3، الكويت، 1996، ص42.

51- علي خليل مصطفي: قراءة تربوية في فكر أبي الحسن البصري الماوردى من خلال كتاب أدب الدين والدنيا، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص55-56.

52- سعيد إسماعيل علي: جناية السياسة علي التعليم، مجلة دراسات تربوية، مجلد7، ج41، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، 1992، ص11. وانظر للباحث أيضاً: هوامش في السياسة المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1991، المقدمة.، وكذلك تجريف العقول، القاهرة، عالم الكتب، 2003، ص4.

53- ـــ: جناية السياسة علي التعليم، مرجع سابق، ص12.

54- ـــ: الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، 1997، ص107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

55- محمد سعد أبو عامود: العلاقة بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي، مرجع سابق، ص80.

56- جورج قرم: المثقف والسلطة بين المعانقة والمفارقة، إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي. متاح على: www.nidaasyria.org/ar/articles/culture/691

57- للمزيد حول هد البعد، راجع: أحمد الموصللي: تجارب التنوير وإخفاقاتها في العالم العربي – المثقف والتراث والسلطة –، مجلة عالم الفكر، العدد الثلث، المجلد 29، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير – مارس 2001 ص ص123-140. وكذلك: حسن حنفي: نحو تنوير عربي جديد – محاولة للتأسيس –، مجلة علم الفكر، المرجع السبق، ص ص75-92.

58- محمد سعد أبو عامود: العلاقة بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي، مرجع سابق، ص82. وكذلك، ألفين توفلر: تحول السلطة – المعرفة والثروة والعنف علي أعتاب القرن الحادي والعشرين، ترجمة: لبني الريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995 ص38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

59- بثينة عبد الرؤوف رمضان: جماعات الضغط والتعليم في مصر – علاقات القوة والمصالح – تقديم: سامي نصار، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2007، ص16-17

60- أحمد زايد: النخبة الاجتماعية، القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية، 2005، ص58.

61- سعيد إسماعيل علي: التجديد والجمود في إنتاج المعرفة التربوية، مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2006، ص70-71.

62- محمد سعد أبو عامود: العلاقة بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي، مرجع سابق، ص83.

63- زكي العليو: المثقف بين المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص4.

64- عبد الله عبد الدايم: عطاء المثقف العربي – المثقف العربي وضغوط المجتمع، في: أنيس صايغ (معد): المثقف العربي همومه وعطاؤه، بيروت، مرز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص163.

65- أنس صايغ: المثقف العربي همومه وعطاؤه مرجع سابق، ص9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

66- محمد حافظ دياب: المثقف العربي والدولة – جدل الرمز والسلطة، مرجع سابق، ص45-46.

67- تركي الحمد: إشكالية النخبة والجماهير في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص15.

68- نبيل علي صالح: إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة، مرجع سابق، ص12.

69- أحمد مجدي حجازي: أمية المثقف العربي – الإبداع وأزمة الفكر السسيولوجي، في: الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 2001، ص53.

70- محمد جمال طحان: المثقف وديمقراطية العبيد، ط1، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطاعية، 2002، ص21.

71- للمزيد حول نماذج العلاقة بين المثقف والمجتمع، راجع:

- محمد سعيد أبو عامود: العلاقة بين الباحث وصانع القرار في الوطن العربي، مرجع سابق، ص80-81.

- زكي العليو: المثقف بين المجتمع والسياسة، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

72- بو علي ياسين: ينابيع الثقافة ودورها في الصراع الاجتماعي، المغرب، 2006، ص26-27.

73- للمزيد حول هذه التصنيفات راجع:

- فيصل دراج: تحولات المثقف العربي في القرن العشرين. ملاحظات عامة، مجلة المستقبل العربي، ع348، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص17-22.

74- عبد العزيز السنبل: الأبعاد السياسية لحركة تعليم الكبار: منظور عالمي. المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 15 المجلد رقم19، 2005، ص11-14.

75- سعيد إسماعيل علي: هوامش في السياسة المصرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1991، المقدمة.

76- سعيد إسماعيل علي: تجريف العقول، القاهرة، عالم الكتب، 2003، ص4.

77- ـ: جناية السياسة علي التعليم، مرجع سابق، ص12.

78- محمد سيف الدين فهمي: تأملات في سياسة التعليم في مصر، مجلة دراسات تربوية، مج8، ج47، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، 1992، ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

79- علي أحمد مدكور: سياسات التعليم العالي في الوطن العربي، سلسلة الدراسات النفسية والتربوية، مج5، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، 2002، ص13.

80- المرجع السابق، ص16.

81- رمضان أحمد عيد: السياسة التعليمية واتخاذ القرار، دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1992.

82- محمد عزت عبد الموجود: الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية: الأسباب – التداعيات – الحلول، مجلة البحث التربوي، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يناير 2002.

83- يوسف صلاح الدين قطب: متطلبات عملية تطوير التعليم – حتمية الاستعانة بالبحوث التربوية، صحيفة التربية، س2، ع2، القاهرة، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، يناير 1996.

84- منار محمد بغدادي: السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

85- جمال علي الدهشان: تخفيض سنوات الدراسة بالتعليم الأساسي في مصر – دراسة لآراء أولياء الأمور –، مؤتمر: السياسات التعليمية في الوطن العربي، رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة، في الفترة من 7-1992/7/9، المجلد الثاني، ص ص663-664.

86- شبل بدران: تطوير التعليم والديمقراطية – علاقة غائبة –، مجلة التربية المعاصرة، س12، ع37، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، يوليو 1995، ص47.

87- حامد عمار: في التوظيف الاجتماعي للتعليم، سلسلة دراسات في التربية والثقافة، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996، ص ص37-38. وانظر أيضا: حسن محمد حسان وآخرون: التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص ص: 231-267.

88- هدي حسن حسن: جهود الجامعات المصرية في مجال محو الأمية (دراسة تحليلية)، مؤتمر (الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين – الواقع والرؤى –في الفترة من 26-2006/11/27، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، الجزء الثاني، 2006، ص265.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

89- سلوى غريب جادو: دراسة ناقدة لدور الرسائل التربوية بكليات التربية في معالجة قضية الأمية في مصر، ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، 1996.

90- أحمد زايد: النخب السياسية والاجتماعية – مدخل نظري – مع إشارة خاصة إلي تشكلها في المجتمع المصري، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005، ص53.

91- للمزيد حول أهم خطايا السياسة التعليمية في مصر، راجع: سيف الإسلام علي مطر، هاني عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر – روية تحليلية ناقدة –، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية، بعنوان "أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والأمل"، في الفترة من 5-6 مايو، مج1، جامعة الزقازيق، كلية التربية، 2009، ص ص21-43.

92- للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلي: محمد عطوة مجاهد: ثقافة المعايير والجودة في التعليم، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص89. وكذلك: محمد محمد سكران: التعليم الجامعي في مصر "رؤية تطورية نقدية"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

93- جابر محمود طلبة: التوجهات الفكرية في الخطاب التربوي لمجلة التربية المعاصرة (دراسة تحليلية ناقدة)، المؤتمر الحادي عشر (الخطاب التربوي في مصر)، جامعة المنصورة، كلية التربية، في الفترة من 27-1994/12/28، ص77،

94- المرجع السابق، ص78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com